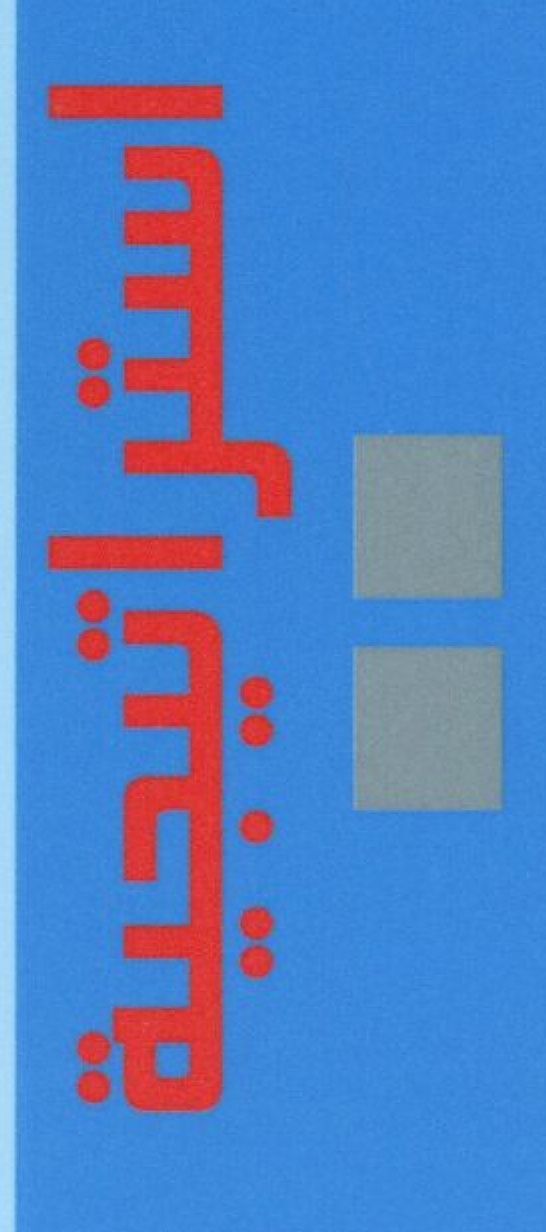


170

عطا محمد زهرة

يهودية إسرائيل: رؤية مستقبلية





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

يهودية إسرائيل: رؤية مستقبلية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية**؛ وهي سلسلة علمية مُحكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

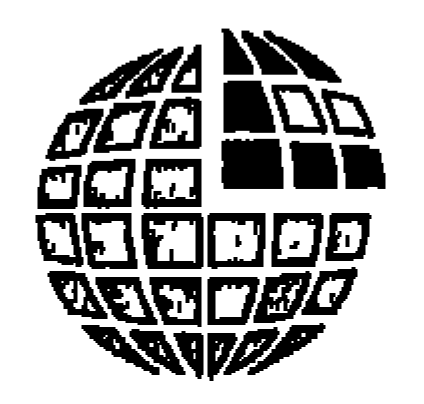
دراســات استراتيجيــة

يهودية إسرائيل: رؤية مستقبلية

عطا محمد زهرة

العــدد 170

تصــدر عــن



مركـز الإمــارات للـدراسـات والبحــوث الإستراتيجيــة

محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2012

ISSN 1682-1203

النسخة العـــــادية: ISBN 978-9948-14-518-9

النسخة الإلكترونيـة: ISBN 978-9948-14-519-6

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة

تعد "يهودية الدولة" إحدى المسائل العديدة التي أفرزها الفكر الصهيوني. وقد وردت بصورة رئيسية في ثلاث فترات مهمة، الأولى في أواخر القرن التاسع عشر، وعندما طرحت بدت كأنها تخص الغرب وحده، فقد كانت عنواناً لمشروع سياسي خاطب فيه تيودور هرتزل الشارع الأوربي، والثانية في منتصف القرن العشرين في توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947بتقسيم فلسطين إلى دولتين، والثالثة في بداية القرن الحالي وحتى الآن، حيث وجهت القيادة الإسرائيلية بصورة متكررة دعوتها إلى الفلسطينيين خاصة، والعرب عامة، للاعتراف بها كدولة يهودية. كما لم يكن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أول من أحيا مصطلح "يهودية إسرائيل" في أواخر عام 2010، فقد حاول أرئيل شارون فرضه بعد عامين في محادثات العقبة عام 2003، ثم أخذ الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن يستخدمه بكثرة منذ عام 2004، وفعل الشيء نفسه الرئيس باراك أوباما، كما سيأتي لاحقاً. لكن وسائل الإعلام ركزت عليه بعد أن أصبح شرطاً لاستئناف المفاوضات على المسار الفلسطيني-الإسرائيلي، وذلك بدعوة السلطة الفلسطينية للاعتراف بيهودية إسرائيل رسمياً.

وقد كثرت التفسيرات المرتبطة بهذا الشرط؛ فمنها ما نظر إليه على أنه مجرد تعبير عن موقف استفزازي، ومنها ما نظر إليه كوسيلة لابتزاز المفاوض

الفلسطيني، ومنها ما رأى فيه مناورة إسرائيلية، ومنها ما اعتبره إعلاناً عن إلغاء حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. كما رأى فيه البعض محاولة لطرد عرب الداخل من إسرائيل. ومع أن هذه التفسيرات وغيرها لا تخرج عن دائرة الصواب، إلا أنه يمكن تسجيل ملاحظتين أساسيتين حولها: الأولى أنها تنتمي إلى نظرة تجزيئية لمعاني هذا المصطلح والدلالات المرتبطة به، والثانية أن ما يرتبط به من أمور هي أعمق مما ورد حوله، وأكثر أهمية.

هذه الدعوة تحتاج إلى قراءة متأنية، ولاسيما أنها تأتي بعد مرور مرحلتين أساسيتين في تنفيذ المشروع الصهيوني؛ إذ نجحت الحركة الصهيونية في المرحلة الأولى (1897-1947) في تهيئة الأوضاع محلياً ودولياً لإقامة دولة جديدة في فلسطين. وفي الثانية (1948-2000) ظهرت إسرائيل كمحطة حاسمة في تقرير مصير هذا المشروع، بما انطوت عليه من تطورات هامة، وثار حولها الكثير من الجدل حتى أنه أخذ يجري الحديث عن مستقبلها. إن التأكيد على هوية الدولة هو بداية الدخول في المجهول، وهو أمر لا يمكن الكشف عنه إلا في ضوء نظرة تحليلية للمرحلتين السابقتين بشكل أو آخر.

تكمن مشكلة الدراسة في بحث ذلك الغموض الذي يحيط بفكرة يهودية إسرائيل، ولاسيما أنها ليست مجرد صفة لهذه الدولة. صحيح أنها كفكرة دينية ذات أبعاد سياسية وردت في إعلان إنشائها عام 1948، غير أن اللافت للنظر هو اهتمام القيادة الإسرائيلية بها وإصرارهم عليها، بدءاً من أرئيل شارون مروراً بإيهود أولمرت وانتهاءً ببنيامين نتنياهو. إن أبعاد هذه

المسألة والرابط بين هذه الأبعاد ليست واضحة تماماً. من هنا تحاول هذه الدراسة المساهمة في توضيح ذلك.

وتهدف الدراسة إلى التعريف بالتطورات المرتبطة بمفهوم الهوية اليهودية، وتحديد علاقة اليهودية الدينية بالمشروع الصهيوني، وتحديد مدى إمكانية تحقيق يهودية إسرائيل في المستقبل.

ولابد من القول بداية إن نجاح الحركة الصهيونية في إنشاء إسرائيل اعتمد على ربط الفكرة الصهيونية باليهودية الدينية، وعليه تفترض الدراسة أن استمرار الدولة وتطورها -كما يريدها نتنياهو- يعتمد في أحد جوانبه على القبول الفلسطيني والعربي بيهوديتها. ولاختبار هذا الافتراض تستعين الدراسة بعدة مناهج بحثية، هي: التحليلي، والتاريخي، والإحصائي.

وتحاول الدراسة مناقشة هذا الموضوع من خلال عدة محاور، ابتداءً بتحديد الدلالة المرتبطة بمصطلح "اليهودية" بصفة عامة، ثم تعريف "يهودية الدولة" كما عرفتها المرحلة الأولى، وبحث الهوية الإسرائيلية، وتحديد الانعكاسات الداخلية ليهودية إسرائيل، ومحاولة فهم مبررات هذا المطلب الإسرائيلي بالاعتراف بيهودية الدولة، ومناقشة الأهداف المرتبطة بيهودية الدولة، وقراءة الإمكانات المتاحة لأن تكون إسرائيل دولة يهودية.

أولاً: مفهوم الهوية في التقاليد اليهودية

إن التعرض لمفهوم الهوية في التقاليد اليهودية لابد أن يتضمن الإشارة إلى جانبين أساسيين: ارتباط اليهودية بجماعة بشرية دون غيرها من جهة، وظهور المجموعات اليهودية بعد انتشار الدين اليهودي بين مجموعات عرقية متعددة من جهة أخرى.

اليهودية بين العرق والدين

ظلت الهوية اليهودية تلتصق لفترة طويلة من الزمن بالدين اليهودي، وذلك من منطلق أن اليهودية كتعبير ديني تشير في إطار التوراة إلى طائفة من المؤمنين بالإله "يهوه". وهذا يعني أن الانتماء الديني لأفرادها يتوقف على الاستمرار في طاعته في سياق الرابط الديني بين الطرفين. وكثيراً ما كان اليهود يوصفون بـ" شعب التوراة"، أي شعب يتبنى مجموعة من القيم الدينية دون أن يرتبط بأرض معينة. ومن ثم، له أن يعيش بسلام في مكان إقامته إلى حين العودة إلى "الأرض الموعودة".[1]

لقد ارتبطت العقيدة اليهودية "التلمود" في أذهان اليهود بقوالب جامدة ذات حدود ضيقة، وجدت انعكاساتها في حياة العزلة، والانطواء وراء جدران "الجيتو" كحي محاط بالأسوار تقطنه طواعية أقلية دينية، وتمارس داخله طقوسها الدينية، كتلك التي تتعلق بالطعام والزواج

والصلاة ودفن الموتى، وكلها تفرض عليهم طوقاً يحول بينهم وبين التواصل مع غيرهم. وقد زاد البناء الحضاري والديني للجيتو من عزلة اليهود، وعززتها قوانين يهودية تحدد علاقتهم بالأغيار. وتنتهي هذه العزلة في رأي عدد من اليهود بترقب المعجزة السماوية ونزول المسيح. وهذا يعني أن حلم العودة وبناء مملكة إسرائيل كأحد ثوابتهم لن يكون بالوسائل السياسية البشرية، ذلك أن هذه المملكة لها خصائص ميتافيزيقية دينية وهو ما يكسبها القداسة دون أن تكون بالضرورة مرتبطة بالبعد التاريخي.[2]

تشظي الهوية اليهودية

رغم انتماء اليهود إلى تشكيلات حضارية متعددة في العالم، فإنهم ينقسمون دينياً إلى مجموعتين: يهود إثنيون ومتدينون. وأصبح لكل واحدة منهما بشكل أو آخر أثرها الواضح في التطورات الخاصة بنشأة إسرائيل وتطورها. ومن المفيد الإشارة إليهما بالآتي:[3]

1. اليهود الإثنيون

وهم اليهود الذين يرون أن يهوديتهم تتمثل في أسلوب حياتهم وموروثهم الثقافي. ومعنى ذلك أنهم فقدوا علاقتهم بالعقيدة اليهودية والموروث الديني. ويطلق عليهم اليهود العلمانيون، ويتركزون في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً.

2. اليهود المتديِّنون

وهم اليهود الذين يؤمنون بإحدى الصيغ اليهودية؛ فينقسمون إلى ثلاث مجموعات، هي: اليهودية الأرثوذكسية، واليهودية المحافظة، واليهودية الإصلاحية.

- اليهودية الأرثوذكسية: ويطلق عليها اليهودية الحاخامية وهي تقوم على فكرة أن التوراة منزَّلة من الإله، ولذلك يكون كل ما جاء فيها من وصايا ملزماً. ويجب على كل يهودي التقيد بها وتنفيذها، مع إقامة كافة الطقوس والشعائر الدينية اليهودية بما فيها عطلة السبت وتناول الطعام الشرعي. وقد سادت اليهودية الأرثوذكسية في الغرب منذ العصور الوسطى واستمرت حتى نهاية القرن التاسع عشر، مما يجعل نسبة أبنائها محدودة.

- اليهودية المحافظة: وترى أن العقيدة اليهودية تعبير عن روح الشعب الثابتة القادرة على التكيف مع اللحظة التاريخية، وذلك من منطلق أن اليهودية ليست عقيدة ثابتة، وإنما هي عبارة عن تراث آخذ في التطور التاريخي الدائم. أو هي فولكلور يهودي أو روح قومية. ولذلك نرى اليهود المحافظين لا يتقيدون بالوصايا اليهودية، ولا يمارسون الشعائر الخاصة بالسبت أو الطعام الشرعي إلا على نطاق محدود. وأبناؤها هم من اليهود الغربيين أيضاً.

- اليهودية الإصلاحية: وهي لا تؤمن بأن الكتاب المقدس منزل من الإله، وإنما هو مجموعة من الأقوال الحكيمة والأساطير الشعبية. وترى

اليهودية الإصلاحية ضرورة تحكيم العقل في كل شيء، وفصل المكون الديني عن المكون القومي في العقيدة اليهودية بحيث يكون الأول هو الملزم فقط. ويترتب على ذلك استبعاد أية أفكار لها علاقة بالبعد القومي مثل: العودة، والنفي، والخلاص، لأنها تتحقق من المنظور الديني في آخر الأيام. واليهودية الإصلاحية هي نتاج حركة التنوير "الهسكالاة" التي ظهرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وأفكارها تساعد على اندماج اليهود في مجتمعاتهم. ولهذا تعاملت مع ما عرف بالمسألة اليهودية إما بدفع اليهود إلى الاندماج في أماكن تواجدهم، أو الهجرة إلى شرق أوربا.ولذلك تواجد معظمهم في هذه المنطقة. وقد عبر عن أفكارها الإصلاحي صموئيل هولدهايم.

وعموماً، أخذ يتضح مع نهاية القرن التاسع عشر أن مفهوم اليهودية اتسع لتكون الديانة اليهودية إحدى جزئياته. فاليهودية أصبحت ترتبط بجماعة بشرية معينة ذات طابع مميز يجعلها مختلفة عن المجتمع الذي تعيش فيه؛ مما يعني التعامل مع هذا المفهوم بنوع من الاستقلالية عن الديانة اليهودية. فاليهودية تمثل التعبير الكامل للحياة الداخلية لليهود، وهذا يعني أن المفهوم تطور بحيث أصبح ينظر إلى اليهودية على أنها ثقافة أو نسق من الأفكار لمجموعات بشرية منتشرة في مجتمعات متنوعة. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى هويات يهودية متعددة وليس إلى هوية واحدة.[4]

ثانياً: اليهودية من المشروع الصهيوني إلى قرار التقسيم

لقد برز مفهوم اليهودية في أربعة مواقع منذ أواخر القرن التاسع عشر، اثنان منها قبل نهاية القرن، والآخران في النصف الأول من القرن العشرين. كان الأول عندما عرض تيودور هرتزل فكرة الدولة اليهودية، وظهر الثاني مع صدور مقررات مؤتمر بال، وعبر عن الثالث وزير الخارجية البريطاني في الربع الأول من القرن العشرين وما ارتبط به من تطبيقات. أما الأخير فقد عبر عنه قرار تقسيم فلسطين.

اليهودية لدى تيودور هرتزل

عبّر تيودور هرتزل عن تصوره لتسوية ما كان يعرف في أوربا بالمسألة اليهودية، في كتيب تحت عنوان **دولة اليهود** نشره 1896. وقد ارتكزت رؤيته على فكرة أن اليهود في مختلف الأرجاء يشكلون أمة متميزة، تبعثرت وعانت من اضطهاد عميق نتيجة لحقد وكراهية الأمم الأخرى. أكد ذلك عندما قال: «إننا شعب...وشعب واحد».[5]

وبذلك أعاد من جديد عملية الربط بين مفهوم القومية والديانة اليهودية، حيث حاول إظهار اليهود "كأمة" لا تختلف عن غيرها من الأمم الأخرى. وهذا يعني أن اليهودية ليست مجرد توصيف لطقوس دينية، بل هي أيضاً تعبير عن قومية معينة، فأحدث تطابقاً لا مثيل له بينهما. وهذا ما أدى في حقيقة الأمر إلى ظهور حركة جديدة مختلفة عن الحركات القومية الأوربية

التي لم تعترف أي منها بالدين كأحد عناصر القومية، وأصبحت الصهيونية الأيديولوجية السياسية لتلك الحركة.

فكان من الطبيعي أن تعمد الصهيونية إلى الرموز أو الشعارات الدينية؛ مثل"الاختيار الإلهي للشعب اليهودي" دون غيره، و"الأمة اليهودية الواحدة والمتجانسة"، ليس فقط لتحقيق أهدافها الاستعمارية، بل أيضاً لإحداث تغيير جذري في سلوك اليهودي التقليدي، الذي طالما عرفته البيئة الغربية.

إن مصطلح "دولة اليهود" يعبر من ناحية عن "تحرير" الشعب والأرض، وإحياء الدولة ولغتها وممارسة الحياة اليهودية بإقامة دولة يهودية على أساس التمتع بالحرية السياسية والعدالة الاجتماعية وفقاً لروح التقاليد اليهودية. ويعني من ناحية أخرى أن تكون العودة إلى صهيون لكل محبي صهيون، حيث خلاص يهود الشتات. الدولة اليهودية بهذا التحديد هي دولة اليهود حيثما كانوا.[6]

إن دولة اليهود بهذا التحديد تنشأ بالمجتمع اليهودي، أي بهجرتهم إليها من مختلف أماكن تواجدهم. وكتاب هرتزل هو في الحقيقة خطة تفصيلية لهذه العملية.[7] ولابد هنا من الإشارة إلى مسألتين مهمتين في هذا الخصوص؛ الأولى تتعلق بحجم الهجرة اليهودية إلى الدولة الجديدة، والثانية تدور حول سكان البلاد الأصليين. فهرتزل لم يشر صراحة إلى أن جميع اليهود يجب أن

يهاجروا إلى الدولة اليهودية. ولعل هذا هو ما دفع بنيامين نتنياهو إلى القول بأنه، أي هرتزل، لم يقل إنه يجب على كل "الشعب اليهودي" الهجرة إلى الدولة اليهودية، لكنه آمن بأن غالبيته ستعيش فيها،[8] لكن إشارة الأول في مقدمة كتابه إلى اضطهاد اليهود في أماكن تواجدهم واستحالة اندماجهم يوحي بذلك. كما أكدت ذلك محاولة الحركة الصهيونية تكريس فكرة أن حل المسألة اليهودية يقوم على التوفيق بين طرفي المعادلة وهي أن "اليهود شعب بلا أرض" وأن فلسطين "أرض بلا شعب". كما عبر عن ذلك ديفيد بن جوريون في كتابه عن تاريخ "الهاجانا" عام 1954، عندما قال: «في بلادنا مكان فقط لليهود. وسوف نقول للعرب اخرجوا، فإذا لم يخرجوا، وإذا قاوموا فسوف نخرجهم بالقوة».[9] وأكده شمعون بيريز عندما بين أن "جمع شمل المنفيين" لم ينته بعد، ومادام هناك يهودي واحد مقيم في الشتات، فإن الحلم الصهيوني يبقى ناقصاً. وهو -أي هرتزل- يعني جميع اليهود، بمن فيهم أولئك الذين نسينا وجودهم.[10]

العودة تعني من ناحية أخرى الرجوع إلى الحياة اليهودية قبل أن تكون عودة مادية جسدية إلى "الأرض اليهودية".[11] وهذا يعني أنه في خارج "أرض الميعاد" وخارج دولة اليهود لا يمكن أن تكون للإنسان اليهودي حياة يهودية حقيقية. إن الدولة اليهودية هي تجسيد لإرادة الإله بغرس فكرة الماشيح المخلص في أذهان ونفوس الجماعات اليهودية في العالم ليكون خلاصهم بالهجرة إليها.[12]

إن اليهودية كما عبر عنها هرتزل تشير عموما إلى ثلاثة أمور رئيسية مترابطة:

- هوية قومية: بمعنى الترابط السياسي بين" الشعب اليهودي" ورقعة جغرافية هي" أرض الميعاد"، يستقرون فيها بصورة نهائية فتنتهي مشكلتهم إلى الأبد.

- صفة ديمغرافية: تشير إلى دولة تخص اليهود ويرتبطون بها جميعهم، سواء هاجروا إليها كلهم أو أغلبيتهم الساحقة، مما يضفي بعداً دينياً على الهجرة والاستيطان.

- طابع ديني: تكون معه اليهودية تعبيراً عن هوية دينية لجماعة معينة من البشر وهم اليهود، وترتكز عليها بطبيعة الحال الهوية القومية.

وهكذا، يمكن القول بأن الفكرة المحورية لدى هرتزل ارتكزت على إنشاء دولة قومية، بمعنى دولة علمانية لـ "الشعب اليهودي" تكون فيها لأحكام التوراة مكانة سامية في الحياة العامة، بحيث يجري التقيد بها كعطلة يوم السبت والطعام الحلال والزواج والطلاق وغيرها، فتتجسد فيها الحياة اليهودية أكثر من أي مكان آخر.

وبذلك تبلورت الصهيونية كحركة علمانية وظفت الدين في مشروعها من خلال الحديث عن اختيار إلهي لـ" الشعب اليهودي" للقيام بـ" رسالته الحضارية" في "أرض الميعاد"، وبدون ذلك لن يتحقق الخلاص. فكيف عبرت عن ذلك الحركة الصهيونية فيما بعد؟

اليهودية في مؤتمر الحركة الصهيونية

وردت فكرة الوطن القومي في بيان مؤتمر الحركة الصهيونية في مدينة بال عام 1897، وفي تصريح وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور عام 1917، لتحل محل فكرة الدولة اليهودية. فهل لهذه الفكرة نفس المعنى في هذين الموضعين المختلفين؟ أم أنها تشير إلى شيء آخر؟

ومع أن هرتزل تصور قيام دولة لليهود، فإن الحركة الصهيونية لم تستخدم هذا التعبير في نشاطاتها الدبلوماسية؛ ففي بيانها الصادر عن المؤتمر الصهيوني الأول وردت عبارة إقامة "وطن قومي" لليهود في فلسطين. وبذلك تضمنت مقرراته عبارة تبدو للوهلة الأولى غامضة. وتعمدت في ذلك تحقيق غرضين في آن واحد؛ من جهة كسب أكبر عدد ممكن من أثرياء اليهود في غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة أخرى إزالة مخاوف الحكومة العثمانية من فكرة الهجرة اليهودية إلى فلسطين بعدم استخدام عبارة "دولة".

وهذا يعني أن الحركة الصهيونية ظلت وفية لمنطلقات هرتزل الفكرية وإن تلاعبت بالألفاظ؛ إذ إنه ليس هناك في نظر قادتها أي اختلاف في الدلالة والمعنى بين عبارتي "الوطن القومي اليهودي" و"الدولة اليهودية"، ولاسيما أن لفظ "القومي" هو تعبير سياسي اقترن بكلمة "الوطن"، وهو مصطلح جغرافي. لقد كان قادة الحركة الصهيونية على قناعة تامة بأنهم بذلك وضعوا الإطار النظري للدولة اليهودية.

أكد ذلك حاييم وايزمن عندما فسر عبارة "الـوطن القـومي" في مـؤتمر الصلح عام 1919 بعد الحرب العالمية الأولى، بالدولة اليهودية القومية، حيث قدم تصوره لمستقبل فلسطين بأنها ستصبح يهودية بصورة تدريجية من خـلال الهجرة، فتكون مثل إنجلترا إنجليزية وأمريكا أمريكية، مما يعنـي تحولهـا مـن بلد عربي إلى دولة يهودية. وفي هذا السياق طالب الحاضرون بتـسهيل هجـرة أربعة أو خمسة ملايين يهودي إليها.[13]

اليهودية في وعد بلفور

بعد فشل هرتزل في الحصول على موافقة الدولة العثمانية باستعمار فلسطين، توجهت الحركة الصهيونية نحو بريطانيا. وبذلت جهوداً مكثفة للحـصول عـلى تعهد منها بفتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين. واستمرت الاتصالات بـين الطرفين لفترة من الزمن. وفي عام 1917 انتهت المفاوضات بالاتفاق المبدئي على أن تكون فلسطين وطناً قومياً لليهود. عبر عن ذلك وزيـر الخارجيـة البريطانيـة آرثر بلفور في رسالته إلى اللورد الصهيوني ليونيل روتشلد، حيث بين أن الحكومة البريطانية ترغب في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وسـوف تعمـل عـلى تحقيق هذا الهدف، مع مراعاة الحقوق الدينية والمدنية لغير اليهود في البلاد.[14]

وقد فتح وعد بلفور باب الأمل لتنفيذ المشروع الصهيوني، وكـان محطـة استراتيجية في تحويل فلسطين إلى دولة يهودية. فقد بنـت الحركـة الـصهيونية برنامجها عليه وفقاً لما يمثله من التزام قانوني بدفع الهجرة اليهودية إليها. وكان عليها أن تدفع باتجاه جعل الانتداب على فلسطين من نصيب بريطانيا.[15]

وإذا نظرنا إلى هذا الوعد، في ضوء المشروع الاستعماري الغربي، لإقامة كيان غريب يحول دون وحدة العرب من جهة ونهوضهم من جهة أخرى، نجد أنه انطوى على نظرة مختلفة إلى حد ما عن التصور الصهيوني لمفهوم يهودية الدولة؛[16] فقد ظل غامضاً فيما يتعلق بحجم اليهود في هذا الوطن، إذ أقر بوجود العرب وبعدم القيام بأي عمل يؤثر في تمتعهم بحقوقهم، وهذا يعني أن اليهودية بالمفهوم البريطاني تتحقق في فلسطين عندما تكون أغلبية السكان من اليهود وليس جميعهم.

تأصيلات "اليهودية" في فلسطين

وجد التوظيف الصهيوني للدين اليهودي عملياً في دفع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبخاصة منذ عام 1917 وحتى صدور قرار التقسيم عام 1947. حيث وجدت الصهيونية في صفوف يهود مجتمع اليشوف (أي المجتمع اليهودي في فلسطين) مجالاً خصباً لمقولاتها، وشكلت كل من الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العناصر المعبرة عن أصحاب القوة السياسية اليهودية في تلك الفترة. واقتصر دور الحاخامية اليهودية منذ عام 1920 على الجانب الخاص بالأحوال الشخصية لليهود في فلسطين.[17]

وقد عبر الوجود الديني اليهودي عن نفسه في مجتمع اليشوف من خلال الجماعات اليهودية التقليدية، وبخاصة التي جاءت من شرق أوربا، ثم شقت طريقها إلى الداخل لتصبح واجهته الدينية. وضمت بين صفوفها اليهود

المتشددين دينيا (الحريديم)، الذين يشكلون وحدة مستقلة ذات طابع حياة معين وبناء مؤسسي خاص بهم. ووجدت بينهم عناصر مؤيدة للصهيونية تم استيعابها في ذلك المجتمع، إضافة إلى عناصر أخرى معارضة لا تؤمن بالتعاليم اليهودية. وإلى جانبهما جماعة ممن يقبلون طواعية بعض عادات الدين اليهودي بنسب متفاوتة.[18]

وشهدت تلك الفترة تأسيس عدد من المؤسسات الدينية؛ مثل "مكتب الحاخامية للطائفة اليهودية" في القدس، و"كنيست إسرائيل للطائفة اليهودية" عام 1928 كهيئة عليا لإدارة شوون اليهود، والموشافات الدينية مثل كفار حسيديم عام 1924 وهو أول موشاف ديني.[19]

ظهر في أواخر النصف الأول من القرن الماضي مصطلح جديد، هو "الدولة اليهودية"، ولكن ليس كفكرة وإنما كتوصية صادرة عن الأمم المتحدة مرة، وكتطبيق له على أرض الواقع مرة أخرى. وفي الحالتين كانت له دلالة مختلفة عن تلك المرتبطة بالمصطلحين السابقين عليه، ولاستكمال هذا المحور لابد من الإحاطة بهذه الدلالة.

1. مصطلح الدولة اليهودية في قرار الأمم المتحدة لعام 1947

لقد أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، على أساس وضع حد لما بدا لها كأنه نزاع بين جماعتين

سياسيتين.[20] وبغض النظر عما ينطوي عليه هذا الموقف من مساواة بين الحق الفلسطيني والباطل الصهيوني، فإن الملاحظة الأولى فيما يتعلق بالتوصية الخاصة بالدولة الثانية هي أنها ستقام على جزء من فلسطين يتجاوز قليلاً نصف أراضيها. ولم تكن توراتية؛ إذ إنها لم تضم الخليل أو القدس أو الضفة الغربية. كما أنها لا يمكن أن تكون قادرة على استيعاب كل يهود العالم بل ولا نصفهم، وخاصة إذا تذكرنا أنه كان من المفترض أن تضم وفقاً لذلك القرار 405 آلاف فلسطيني إلى جانب 498 ألف يهودي، أي بنسبة 45٪ إلى 55٪ مما يعني عملياً أن الدولة اليهودية المقترحة ستكون دولة ثنائية القومية.

وهكذا يمكن القول إن مصطلح "الدولة اليهودية" في توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة مصطلح سياسي استخدم للإشارة إلى اليهود المقيمين في فلسطين، وذلك في سياق التعامل مع النزاع الذي كان قائماً في البلاد بينهم وبين العرب عشية صدورها. وهذا يعني أن الجمعية العامة لم تكن تقصد بالمصطلح دولة لكل يهود العالم أو حتى لأغلبيتهم، وهي لم تستخدم مصطلح" الشعب اليهودي". وهذا يعني أن الدولة اليهودية في قرار التقسيم هي خاصة بالمجتمع اليهودي في فلسطين أي اليشوف.

2. الدولة اليهودية في إعلان إنشاء إسرائيل

لا يختلف الأمر عند إقامة إسرائيل، فقد استندت الوكالة اليهودية في إنشائها إلى توصية الجمعية العامة التي أصبحت تعرف بقرار التقسيم. ظهر ذلك في نص ما وصف بوثيقة "إعلان الاستقلال"، إذ جاء فيه «...اجتمعنا

نحن أعضاء مجلس الشعب...وبحكم حقنا الطبيعي والتاريخي، وبمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، نعلن عن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل هي دولة إسرائيل...».[21]

وقد تضمنت تلك الوثيقة تحديداً الهوية اليهودية، حيث ذكرت تاريخ الشعب اليهودي وثقافته وذاكرته الجماعية، وحقه الطبيعي في أن يكون "أمة يهودية مستقلة" في دولة ذات سيادة، مثلها في ذلك مثل سائر أمم العالم. وأكدت على العلاقة بين "الشعب اليهودي" و"أرض إسرائيل" من النواحي التاريخية والثقافية والروحية والسياسية، ومن ثم حق كل يهودي أينما كان في العودة إليها.[22]

ولم تتحدث وثيقة "إعلان الاستقلال" نيابة عن مواطني البلاد عموماً، وإنما فقط نيابة عن ممثلي الشعب اليهودي، والحركات الصهيونية بما في ذلك الوكالة اليهودية والصندوق الوطني اليهودي. وتجاهلت بذلك المواطنين الفلسطينيين. ولم تشر إلى كيفية ضمان القيم الإثنية والدينية في الدولة اليهودية بحيث تكون مكفولة للجميع من دون أي تمييز.[23]

ولنتذكر أن هذه الدولة أقيمت عام 1948 على جزء من الأرض الفلسطينية، وبعدد ضئيل من السكان لم يتجاوز 650 ألف نسمة معظمهم من مستوطنين وصلوا البلاد عبر موجات الهجرة التي بدأت عام 1882،[24] وإلى جانبهم أكثر من مليون عربي، هم أهل البلاد الأصليون، ولكن إسرائيل طردت غالبيتهم.

وإذا نظرنا إلى مصطلحي "دولة اليهود" و"الدولة اليهودية" فسنجد أنها غير متطابقين تماماً، وذلك لما بينهما من تباين، سواء من حيث حجم السكان أو نوعيتهم.

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن زعماء الحركة الصهيونية أرادوا من دولة اليهود أن تكون دولة كل اليهود في العالم، من دون أن يكون للعرب مكان فيها. أما الدولة اليهودية فيقصد بها أن تكون الأغلبية فيها من اليهود؛ مما يعني أن تكون فيها أقلية عربية، ويفترض أنه ليس هناك ما يمنع أن تكون تلك الدولة أو تصبح دولة ثنائية القومية كما كان متوقعاً في ضوء التطبيق السلمي والسليم لقرار التقسيم.

غير أن المصطلحين يلتقيان في جانبين على درجة كبيرة من الأهمية، وهما الطابع اليهودي للدولة من جهة وطبيعتها العلمانية من جهة أخرى. وذلك رغم ما يكتنف العلاقة بينهما من غموض له تأثيره الواضح على قضية تحديد هوية الدولة. ففي المصطلحين يبرز الطابع اليهودي، ليس فقط بالنسبة للمتدينين الذين يقدرون عالياً تلك المكانة التي يحتلها الدين اليهودي كعامل مهم في توجيه حياة الأفراد اليهود، بل أيضاً بالنسبة للعلمانيين الذين يقدرون دوره في بلورة الفكرة الصهيونية.

لكن هرتزل لم يكن، بحكم تكوينه الفكري، يتصور أن تكون دولة اليهود دولة دينية تستند إلى أحكام الشريعة اليهودية بأي حال من الأحوال. فقد كان تفكيره، كعلماني، يدور حول إقامة دولة مدنية تقوم على الفصل

بين الدين والدولة، وليست الشريعة اليهودية فيها مصدر القوانين. ولا يختلف الأمر بالنسبة للدولة اليهودية سواء تلك التي اقترحها قرار التقسيم أو تلك التي أقيمت بعد ذلك.

على أن هوية الدولة الجديدة، أي الهوية الإسرائيلية، أصبحت موضع جدل، لأنها لم تحظ بالقبول من جميع مفكريها ومواطنيها، ولاسيما أنها تقف جنباً إلى جنب مع هويات أخرى كالهوية اليهودية، فما هي طبيعة هذه الجوانب؟

ثالثاً: الهوية الإسرائيلية بين الطابع العلمي والخصائص اليهودية

رغم أن إعلان إنشاء إسرائيل تعمد ذكر تعبير الدولة اليهودية خمس مرات، لكي يكون الوضع الجديد منسجماً مع الدلالة الخاصة باليهودية السياسية، فإن الواقع كان يشير إلى هوية إسرائيلية تعززت بطابع علمي للدولة وخصائص يهودية، فما هي مظاهر كل واحد من هذه الجوانب الثلاثة؟

الهوية الإسرائيلية

بعد إنشاء إسرائيل أصبح أبناء اليشوف يعرفون بالإسرائيليين، وذلك بحكم الانتماء للدولة الجديدة، كما أن المهاجرين الجدد تمتعوا بالجنسية

الإسرائيلية بمجرد وصولهم إلى البلاد، وذلك بحكم قانون الجنسية. والشيء نفسه تم بالنسبة للمواطنين العرب في البلاد، حيث حملوا نفس الجنسية. ومثل هذا التطور العام لابد أن يعني شيئاً آخر غير "القومية اليهودية" التي تحدث عنها هرتزل؛ لأن ما تحقق فعلاً هو ظهور " الهوية الإسرائيلية"، وهي تمثل في الحقيقة اتجاهاً جديداً بملامح مختلفة.

فاليهود في المجتمع الإسرائيلي بتصنيفاتهم الثلاثة: الغربيون والشرقيون والصابرا يشكلون أغلبية السكان. أما العرب الذين ظلوا في أراضيهم، فإن نسبتهم تصل إلى نحو21٪ من مجموع السكان، وهم مواطنون في الدولة من دون أن يحملوا الطابع اليهودي؛ وذلك لارتباطهم الإثني والأيديولوجي بأمتهم العربية، وبهم يكتمل الطابع الليبرالي لإسرائيل من اللحظات الأولى لإنشائها.

وقد راهنت إسرائيل على تذويب هوية الفلسطينيين وعزلهم عن محيطهم العربي و"أسرلتهم". لكنهم حافظوا على نوع من التوازن الدقيق بين الهويتين الإسرائيلية والعربية، أي بين ولائهم للدولة من جهة، وبين انتمائهم للعروبة من جهة أخرى. وظلوا في هذا السياق يعرّفون أنفسهم بأنهم عرب إسرائيليون.[25] وبعد اتصالهم بإخوانهم عرب الضفة الغربية في أعقاب حرب عام 1967 انتهت عزلتهم، وتعزز شعورهم القومي. ومع حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 برز لديهم الاعتزاز بهويتهم العربية، بعد أن أعاد النصر في تلك الحرب الاعتبار للكرامة العربية.

لا تعني الهوية الإسرائيلية هوية قومية بالمعنى الدقيق، فهي لا تستند إلى قومية واحدة بل إلى قوميات متعددة، على أساس سياسي يقوم على الانتماء المدني للدولة. إنها بهذا التحديد هوية مشتركة لكل المواطنين من دون أي تمييز وفقاً للدين أو العرق. وهي، كما يرى العديد من المفكرين الإسرائيليين، أمثال بوعز عفرون ويوسف أجاسي، ترتكز على الأمة الإسرائيلية، وهي كأي أمة ليبرالية تعددية تشكل كياناً في حد ذاته.[26] على أنها تثير الجدل حول علاقتها بالدين اليهودي؛ فالإسرائيليون اليهود يختلفون حول هذه المسألة بين من ينكر هذه العلاقة وبين من يؤمن بوجودها. ولذلك ظهرت اتجاهات متعددة حول إشكالية الهوية الإسرائيلية.

ويترتب على ذلك شطب التشريع الديني والمؤسسات الدينية، يقول المفكر الإسرائيلي يديديا سيجل في هذا الخصوص «إن إسرائيليتي تحلم بمحو التشريع الديني، وبإلغاء جميع المؤسسات الدينية في الدولة. وتحلم بادئ بدء بتصفية الحدة التي وضعتها الأحزاب الدينية. إنني إسرائيلي، وأحدد الهوية الإسرائيلية كموقف متحفظ من العناية الإلهية...».[27]

بينما يرى آخرون أن الدين اليهودي هو أحد عناصر الهوية الإسرائيلية؛ لأنه لا يمكن الفصل بين الدين والدولة، ويترتب على ذلك الدعوة إلى "النقاء اليهودي". عبر عن هذا الموقف الكاتب الإسرائيلي يهوشواع عندما قال: «إنني أريد أن أستطيع التحدث بيننا وبين أنفسنا دون أن يكون هناك عربي في المنتصف...إنني أريد نقاء الهوية». وعندما سئل عن "تطهير البلاد

من العـرب" أجـاب: «أنـا عـلى استعداد لتشجيعهم عنـدما تقـوم الدولـة الفلسطينية، عندئذ سأقول لهم: انظروا، خمس عـشرة دقيقـة مـن هنـا توجـد دولتكم وعلمكم...».[28]

الطابع العلمي للدولة

ظهرت إسرائيل كدولـة ذات توجهـات ليبراليـة. وقـد سـاعدت عـلى إضفاء الطابع العلماني على الدولة عدة عوامل يمكن أن نميّز من بينهـا ثلاثـة بصورة رئيسية: تجـذر التيـار العلـماني بـين اليهـود، وإمـساك حـزب العمـل بالسلطة، وأخيراً ضعف التيار الديني.

1. تجذر التيار العلماني

من المعروف أن نشأة التيار العلماني كانت سابقة على نشوء الدولة، فهـي تعود إلى بدايات القرن الثامن عشر، أي مع ظهـور حركـة التنـوير اليهوديـة. وبرغم ظهور بعض اليهود الذين أخذوا يتساءلون عن كيفيـة المحافظـة عـلى الهوية اليهودية، فإن انتشار التوجهات الليبراليـة في الـدول الأوربيـة أدى إلى دفع هذا التيار إلى الأمام بصورة مستمرة.

وتعزز مع ظهور الحركة الصهيونية باعتبارها حركة علمانيـة بعيـدة كـل البعد عن التقاليد الدينية، فلم تكـن تنظـر إلى الديانـة اليهوديـة إلا كمـسوغ لفكرة قومية. وكان هرتزل قد استبعد في كتابه أن تكـون غايتـه إنـشاء دولـة دينية. وهذا الأمر ليس غريباً إذا عرفنا أن هذه الحركة قـدمت نفـسها لرجـل

الشارع الأوربي على أنها حركة قومية، وذلك لكسب عطفه وتأييده، وذلك لما له من تأثير على صانع القرار السياسي في النظم السياسية الغربية.

2. سيطرة حزب الماباي على الدولة

حزب الماباي هو حزب عمالي لعب منذ نشأته عام 1929 دوراً بارزاً في إدارة الحياة العامة في مجتمع اليشوف من خلال قيادة الوكالة اليهودية في الفترة السابقة على إنشاء الدولة. اندمج في أواسط ستينيات القرن العشرين مع أحزاب أحدوت هعفودا ويوعالي تسيون ورافي، فأصبح يعرف بحزب العمل. وقدر له أن يقود الدولة لأكثر من ثلاثين عاماً، حتى خسر الانتخابات النيابية عام 1977 لصالح التكتل اليميني "الليكود".[29] ولذلك كانت له بصماته الواضحة على حياة الدولة الإسرائيلية وطبعها بطابعه الخاص. ومع أنه تميّز بمرونته البالغة فيما يتعلق بالتعامل مع مختلف الأحزاب الإسرائيلية يسارية كانت أو يمينية، إلا أنه رفض فكرة الدولة الدينية. وعمل على الحد من طموحات الأحزاب الدينية.

وقد برز في هذا المجال دور بن جوريون زعيم الحزب، إذ كان يجاهر بعلمانيته ويقلل من قيمة التلمود وأحكام الحاخامات، وينفر من أداء الفرائض اليهودية. وقال ذات مرة: «كنت مصمماً على أن تكون إسرائيل دولة علمانية تحكمها حكومة علمانية وليست دينية، وحاولت أن أبقي الدين بعيداً عن الحكومة والسياسة بقدر المستطاع».[30]

3. ضآلة التيار الديني

مع أن أوربا عرفت التيارين الفكريين الديني والعلماني، إلا أن الأول لم يكن في أوائل القرن الماضي في وضع يحسد عليه، فقد ظل الثاني هو الأقوى. ساعد على ذلك انتشار حركة التنوير وشيوع الأفكار المرتبطة بها كالحرية والمساواة. وكان من الطبيعي أن يتأثر بذلك يهود أوربا.

ولم يكن وضع التيار الديني في فلسطين مختلفاً، فقد كان أنصاره في أواخر القرن التاسع عشر محدودي العدد. ولم يحدث أي تطور دراماتيكي على نموهم خلال العقود الخمسة اللاحقة؛ إذ إن الهجرة اليهودية ظلت مقصورة في الغالب على العلمانيين، وخصوصاً أن المتشددين من اليهود المتدينين ظلوا باستمرار يرفضون فكرة قيام دولة يهودية قبل ظهور المسيح.

الخصائص اليهودية

لقد جرى تصوير إسرائيل على أنها تحقيق لنبوءة الخلاص، وأنها إنجاز من صنع الرواد "الحالوتس". وصار دعم هذا الإنجاز المستمد من التوراة يعني المشاركة في كل النشاطات الاجتماعية وبخاصة في مجال الهجرة والاستيطان. وتم دمج مصطلحات مثل الأمة والأرض والدولة في الأمثال الدينية التوراتية.[31]

وعملت القيادة السياسية على أن يكون للدولة الجديدة ما يعبر عن خصائصها التي ترتكز على الديانة اليهودية في إطار ما يعرف بالطابع

اليهودي. ووجد هذا الطابع تعبيراته في أربعة مظاهر رئيسية؛ هي: تبني رموز معينة، ووجود مؤسسات دينية، وإصدار قوانين دينية، والالتزام ببعض الأمور الخاصة في الحياة اليومية.

فقد تبنت القيادة السياسية رموزاً تمثل ما يوصف بـ "التراث اليهودي" لتساعد على تمييزها عن غيرها من الدول الأخرى. وبدت بصورة رئيسية في: اسم الدولة وعلمها ونشيدها واسم برلمانها، وهي جميعها على درجة كبيرة من الأهمية، ولاسيما أنها تساعد على توحيد اليهود في البلاد وإدماجهم في بوتقة واحدة.

فاسم "إسرائيل" يذكّر ببني إسرائيل. والعلم بقاعدته البيضاء وخطيه الأزرقين، يمثل شال الصلاة اليهودية "التاليت". ونجمة داوود تشير إلى رمز يهودي قديم. وإطلاق اسم "الكنيست" على البرلمان الإسرائيلي مأخوذ مما يدعى باسم الجمعية التي تولت قيادة الدولة اليهودية أيام الهيكل الثاني "الكنيست الكبرى". ولا يختلف الأمر بالنسبة للشمعدان الذي أصبح شعاراً لإسرائيل، فهو يشير - بحسبهم قولهم- إلى شمعدان يهودي تمت الاستضاءة به في الهيكل قبل ثلاثة آلاف عام.[32] هذا فضلاً عن الأسماء العبرية التوراتية التي أطلقت على الشوارع والأوسمة.

هذا إلى جانب المؤسسات التي تعبر أكثر من غيرها عن الهوية اليهودية، وتضم مؤسستين دينيتين على قدر من الأهمية، وهما: المحاكم الحاخامية من جهة، والحاخامية الرئيسية من جهة أخرى. وكل منهما تكمل الأخرى؛

فالأولى هي الجهاز القضائي الديني الخاص باليهود، وتعمل وفقاً لقانون قضاء المحاكم الحاخامية لعام 1953، والثانية هي المؤسسة الحاخامية الدينية العليا في الدولة، وتعمل وفقاً لقانون الحاخامية الرئيسية لإسرائيل الصادر عام 1980. ومن ذلك تأكيد الدولة نفسها على الالتزام بالعديد من الأمور الدينية؛ ومنها اعتبار يوم السبت يوم عطلة رسمية، وإعطاء المحاكم الحاخامية الحق في النظر في قضايا الأحوال الشخصية، أي الزواج والطلاق، والسماح لبعض القوى اليهودية بإنشاء مدارس دينية. وكذلك استناد الكثير من قضاة المحكمة العليا، في تبرير قراراتهم بشأن القضايا التي يعالجونها، إلى كون أن إسرائيل أقيمت كدولة يهودية على "أرض إسرائيل". ومن الأمثلة على ذلك الالتماس الذي قدمه القاضي دوف لفين ضد قرار لجنة الانتخابات المركزية بالسماح للقائمة التقدمية للسلام بخوض انتخابات عام 1988، وفقاً لهذا الوصف.[33] وقيام الكنيست بإصدار العديد من القوانين الدينية، وفي مقدمتها قانون العودة الذي يفتح الباب على مصراعيه أمام الهجرة اليهودية. وكذلك قانون التعليم الرسمي، حيث تم التأكيد فيه على أهمية الثقافة اليهودية.

رابعاً: الانعكاسات الداخلية للهوية

شهد المجتمع الإسرائيلي جدلاً فكرياً حول العديد من القضايا المرتبطة بالهوية، وذلك في سياق الصراع بين المتدينين والعلمانيين، ومن أهمها إشكالية هوية الدولة، والعلاقة بين الدين والدولة، وأزمة الديمقراطية. ومن المفيد التعرض لهذه الجوانب.

إشكالية هوية الدولة

من أبرز الإشكاليات المرتبطة بهوية الدولة قضية التوفيق بين الهوية الإسرائيلية كانعكاس للطابع العلماني والهوية اليهودية كمضمون للفكرة الصهيونية، وذلك لما لكل واحدة منهما من تداعيات متناقضة، لا يؤثر استمرارها في حركة الدولة فقط، بل أيضاً في مصيرها وملامح تطورها.

فالهوية الإسرائيلية تعني أن تكون إسرائيل دولة لكل مواطنيها عرباً ويهوداً، وأن تعامل الجميع على قدم المساواة؛ ما يعني تمتع الفئة الأولى بكل ما تتطلبه حقوق المواطنة، وهو ما لم تتقيد به السياسة الإسرائيلية إلا في حدود ما تقتضيه الدعاية الإسرائيلية التي تصف إسرائيل بـ"الدولة الديمقراطية".[34]

وفي إطار هذه الهوية يبقى الباب مفتوحاً للتفاوض على المسار الإسرائيلي الفلسطيني حول عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم، وهو ما لا تجد إسرائيل حتى الآن مخرجاً قانونياً لرفضه، مادامت تقدم نفسها دائماً على أنها دولة مدنية علمانية ديمقراطية. كما أنها هي نفسها كانت قد قبلت أن تكون عودة اللاجئين موضع تفاوض بوصفها إحدى قضايا الحل النهائي.

أما الهوية اليهودية فإنها ليس فقط أنها لا تدع مجالاً للأقلية العربية للتمتع بحقوق المواطنة في إسرائيل،[35] بل أيضاً تجعلهم جسماً غريباً في

المجتمع اليهودي لا يستطيع استيعابها، ولا تقدر تلك الأقلية على الاندماج فيه، مما يجعله -أي المجتمع اليهودي- يتطلع دائماً إلى لفظها، وذلك لتميزها عنه دينياً وقومياً.[36]

لم تستطع إسرائيل حتى يومنا هذا تجاوز أزمة الهوية، إذ لم يقدَّر لها في سياق المشروع الصهيوني أن تنجح تماماً في دمج المهاجرين اليهود في بوتقة واحدة؛ وذلك نظراً لعمق التناقضات بين فئات المجتمع الإسرائيلي، وبخاصة العلمانيون والمتدينون، إذ جعلوا من الدولة ساحة للصراع حول الهوية اليهودية.[37]

العلاقة بين الدين والدولة

كان من الطبيعي أن يفضي التناقض الأيديولوجي بين العلمانيين والمتدينين إلى الكشف عن إشكالية العلاقة بين الدين والدولة. وقد أظهر ذلك الجدل الذي دار بينهما في العديد من القضايا ذات الصلة. ويكفي أن نشير إلى ثلاث منها: مضمون إعلان إنشاء إسرائيل، ووضع الدستور، وتعريف من هو اليهودي.

فقد ثار الخلاف حول اسم الدولة وسط مقترحات بتسميتها: صهيون، أو يهودا، أو الدولة اليهودية، أو إسرائيل. وانتهى الأمر إلى أن تحمل الاسم الأخير. كما ظهرت مسألة خلافية حول علَمها.[38]ثم دار الجدل حول صياغة وثيقة إعلان إنشاء إسرائيل بين من يرون أن تكون الدولة محكومة بنصوص

التوراة بكل أبعادهـا الدينيـة، وبـين مـن يـرون أن تكـون مدنيـة بقواعـدها العلمانية. ولما لم يكن باستطاعة أي منهما أن يفرض تصوره على الآخـر تـم في عام 1947 التوصل إلى صيغة توفيقية غامـضة، "اتفاقيـة الوضـع الـراهن"، لتساعد على تجميد الصراع بينهما حول مضمون هذه الاتفاقية، ويظهـر ذلـك في الآتي:[39]

- الطـابع الـديني حيـث الـنص عـلى: إقامـة دولـة يهوديـة في أرض إسرائيـل...تكـون...مـستهدية بنبـوءات أنبيـاء إسرائيـل...[ودعـوة "الشعب اليهودي" إلى] الالتفاف حول المجتمـع اليهـودي... لتحقيـق أمنية الأجيال وهي خلاص الشعب اليهودي.

- الطابع العلماني ويظهر في: تحديد اسم الدولـة الجديـدة بــ "إسرائيـل"، والإشارة إلى أسماء مؤسسات الحكم التي ستقام عن طريق الانتخابات. والنص على ضرورة منح الدولة دستوراً مكتوباً باعتبارها دولة حديثة.

لقد دعا كثير من الإسرائيليين إلى إنهاء الخلافـات، ولكـن لم يكـن مـن السهل التغلب تماماً على مثـل هـذا النـوع مـن الخلافـات، وخاصـة في ظـل التغيرات التي أخذت تصيب حجم كل مـنهما ومـا يـرتبط بـذلك مـن تـأثير توجهات المجتمع الإسرائيلي.[40] فإذا عدنا إلى القوى الدينية الحريدية نجد أنها كانت ترفض الاعتراف بشرعية الدولـة بـسبب طابعهـا العلـماني، وتطالـب بسيادة التـوراة كمرجعيـة دينيـة أولى لهـا، فـضلاً عـن الـدعوة إلى التمـسك بحدودها كما هي في التوراة وليس كما ورد في قرار التقسيم.[41]

وبرز الخلاف بسرعة عند محاولة وضع الدستور، ومن الطبيعي أن يحدث ذلك نظراً للاختلاف المبدئي بين الجماعتين، وقد تعمق بسبب تباين مواقفهما من هذه المسألة، ولكل منهما حجته.

فالقوى الدينية كانت ترى أن وضع دستور أمر غير ذي جدوى في دولة يهودية؛ لأن التوراة يجب أن تكون هي الدستور. ثم إن الدولة لا تضم سوى جزء صغير من الشعب اليهودي، فكيف يمكن وضع دستور لليهود فيها وهم أقلية بينما الأغلبية هم خارجها؟[42] أما القوى العلمانية فكانت ترى بصفة عامة أن من الضروري إصدار دستور للبلاد، ولاسيما أن كلاً من قرار التقسيم وإعلان"الاستقلال" أوصيا بوضع الدستور للبلاد قبل نهاية عام 1948، ثم إن الدستور هو المرشد للمشرّع والقاضي معاً، كما أنه يمثل الضمانة الأساسية للاستقرار.[43]

وكان لموقف بن جوريون زعيم حزب الماباي دوره البارز في ترجيح كفة التيار الديني؛ لأنه خشي أن تؤدي المناقشات في هذا الخصوص إلى إحداث إنقسامات قد توثر سلباً على مسيرة الدولة، فضلاً عن أنه كان هناك من يرى أن المهم عقب قيام الدولة هو حماية حريات المواطنين وكفالة احترام حقوقهم، وهو أمر يمكن تحقيقه بالتشريع العادي بدون الحاجة إلى وضع دستور.[44]

ولا يختلف الأمر فيما يتعلق بقضية تعريف من هو اليهودي؛ فمن منطلق الاهتمام بما يوصف بالنقاء اليهودي يرى المتدينون، ولاسيما

الأرثوذكس، أن اليهودي عرقياً هو كل من ولد لأم يهودية، وهو دينياً كل من التزم بالأوامر والنواهي اليهودية. وهم لذلك يتشددون فيما يتعلق بعمليات التهويد، حيث ترتبط بامتحانات بالغة الصعوبة وطقوس غاية في الشدة. بينما يرى العلمانيون ضرورة وضع تعريف قانوني لليهودي تقوم بصياغته وزارة الداخلية. لقد تفجر الصراع لأول مرة في هذا الجانب عام 1958، وأسفر عن أزمة ائتلافية عندما انسحب وزراء الحزب القومي الديني "المفدال" من حكومة بن جوريون. بعد أن ميّز يسرائيل بار وزير الداخلية في حينه بين تسجيل صفة اليهودي في بند القومية وبين تسجيلها للأغراض الاجتماعية كالزواج والطلاق، حيث يجب ألا يكون معتنقاً ديانة أخرى. وكان قد استقر العمل في وزارة الداخلية على تسجيل لفظ اليهودي في بند القومية عند استصدار الوثائق الرسمية كبطاقة الهوية وذلك وفقاً للشريعة اليهودية؛ مما أدى إلى ظهور الأزمة الوزارية. وقد رفض بن جوريون اقتراح إلغاء بند القومية من بطاقة الهوية، وأصر أن تكتب فيه عبارة "إسرائيلي يهودي".[45]

وبعد عشر سنوات عادت هذه القضية إلى الظهور عندما قررت المحكمة العليا إجبار وزير الداخلية على تسجيل أبناء الأم غير اليهودية كيهود في بطاقة الهوية، لأنهم تربوا في البلاد كيهود. مما دفع الكنيست إلى إدخال تعديل على قانون العودة، بحيث يكون متطابقاً مع التعريف الديني لليهودي بحيث أصبح يضم ركنين أساسيين وهما: أن حقوق اليهودي تمنح للمهاجر ولابن وحفيد اليهودي ولزوج ابن وحفيد اليهودي، ما عدا من

كان يهودياً وغير دينه بإرادته. وأن اليهودي هو من ولد لأم يهودية، أو تهود وهو ليس تابعاً لديانة أخرى.[46]

أزمة الديمقراطية

تعرف إسرائيل نفسها بأنها "دولة يهودية وديمقراطية"، وهذا الجمع بين اليهودية كصفة للدولة والديمقراطية كخاصية للممارسة السياسية يعني في الحقيقة الربط بين متناقضين. ويضع القيادة السياسية الإسرائيلية في وضع يظهر عنصرية دولتها، كما أنه لا يمكن أن يعزز المزاعم الإسرائيلية حول الديمقراطية.

فـ "القومية اليهودية" تقضي أن تتجه إسرائيل أكثر نحو البعد الديني، وأن تكون القوانين الصادرة عن الكنيست قوانين خاصة باليهود وتستجيب لحقوقهم وتتجاهل حقوق المواطنين العرب وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومثل هذا التوصيف لابد أن يصيب المشاركة السياسية للأقلية العربية. تؤكد ذلك المضايقات التي يعانيها أبناؤها، والتي تصل إلى حد التمييز العنصري،[47] (دون أن يوثر ذلك في استخدام العمال العرب).[48]

أما الديمقراطية فتعني أن الحياة السياسية لابد أن ترتكز على صفة المواطنة وبدون أي تمييز بين المواطنين، وأن تحترم الأغلبية الأقلية، وتتيح لها فرصة التعبير عن نفسها، بتوفير المساواة لجميع مواطنيها.

والإشكالية تكمن في أن مفهوم الديمقراطية في إسرائيل مقيد بأمرين: الأول، هيمنة الأغلبية على الأقلية باستخدام وسيلة الانتخابات، والثاني تصرفات الجهاز التنفيذي المؤسسة على القوانين التي تقرها الأغلبية البرلمانية، ما يعني تجاهلاً كاملاً لمفهوم الحقوق. يساعد على ذلك غياب الدستور الذي يحدده في ظل المساواة، وتطبيق القوانين المرتبطة بحالة الطوارئ التي فرضتها العقود العديدة من الحرب.[49]

ولا يوجد دستور يكفل الحقوق والحريات لكافة المواطنين، أما القانون الأساسي المعني بالكرامة والحرية الإنسانية الصادر عام 1992 فإنه لا يتضمن مبدأ المساواة. وقد حاول النواب العرب في الكنيست أكثر من مرة إدخال تعديل عليه بما يتضمن هذا المبدأ لكنهم فشلوا بسبب رفض الأغلبية.[50] أما حق الاقتراع المكفول للجميع فإنه يتأثر بعدة عوامل تجعله خالياً من أي مضمون وهي: أن الأحزاب العربية مستبعدة من أي ائتلاف حكومي أو أي هيئة تصنع القرارات، مما يجعل هذا الحق حقاً رمزياً. ثم إن على جميع الأحزاب السياسية أن تتعهد بالولاء للمفهوم الصهيوني لإسرائيل باعتبارها دولة "يهودية وديمقراطية".[51]

وتلجأ إسرائيل إلى آليتين للتخفيف من حدة هذا التناقض: الأولى الإنكار المستمر لهذه الحقيقة باستخدام الأكاذيب المرتبطة بمعاملة المواطنين العرب في مختلف المجالات. والثانية استصدار قوانين تفصّل حسب الحاجة، وتكون قابلة للتغيير في أي وقت، أو يمكن تجاوزها بكل بساطة دون أن يكون لها أي احترام.[52]

لقد لخص القاضي العلماني أهرون باراك معنى يهودية إسرائيل من خلال تعريف الدولة اليهودية، بأنها:[53]

- دولة الشعب اليهودي حيث يحق لكل يهودي الهجرة إليها، وجمع الشتات هو قيمة أساسية.
- دولة يندمج تاريخها في تاريخ الشعب اليهودي، لغتها عبرية وأعيادها تعكس انبعاثها القومي.
- دولة تعتبر الاستيطان اليهودي على رأس سلم أولوياتها، وتحقق تطلع الأجيال للخلاص.
- دولة تشكل حلاً لمشكلة الشعب اليهودي بتجديد الدولة اليهودية في أرض إسرائيل.
- دولة يهودية تنمي الثقافة اليهودية وحب الشعب اليهودي.
- دولة يهودية تتبنى قيم الحرية والعدالة والاستقامة والسلام من إرث إسرائيل.
- دولة يهودية تنهل من التقاليد الدينية، كتابها التوراة، وأنبياء إسرائيل يمثلون أساسها الأخلاقي.
- دولة يهودية تلعب الشريعة فيها دوراً هاماً، وتقوم فيها قوانين الزواج والطلاق بموجب التوراة.

- دولة تعتبر قيم توراة إسرائيل والتراث اليهودي وقيم الشريعة اليهودية من قيمها الأساسية.

إن نقطة واحدة فقط من بين النقاط الواردة أعلاه، وهي السادسة، تشير إلى "الديمقراطية الإسرائيلية" وليس الغربية. أما النقاط الأخرى فجميعها تشير إلى يهودية الدولة، أكد ذلك أحد الباحثين العرب عندما قال: لا نكاد نميز أو نلحظ علمانية وليبرالية القاضي العلماني أهرون باراك في هذه التعريفات... إن هناك نزعة قوية في السياسة والقضاء ولدى أوساط واسعة من الجمهور لتعريفات أكثر صرامة ليهودية الدولة على حساب ديمقراطيتها.[54]

وقد ظلت هذه الجوانب الثلاثة تتفاعل في إطار المجتمع الإسرائيلي في سياق صراعات فكرية تخبو حيناً وتطفو على السطح حيناً آخر، مما يشير إلى أن النظرة العامة ليهودية الدولة، سواء من جانب القيادة السياسية أو من قبل القوى السياسية، مسألة داخلية. أكد ذلك الكنيست في قانونه الأساسي الصادر عام 1993، فما مدى تأثير هذه المسألة على طبيعة إسرائيل؟

خامساً: مبررات مطلب الاعتراف بيهودية إسرائيل الآن

لقد جاء وصف إسرائيل بأنها "دولة يهودية" قبل أكثر من نصف قرن، وجرى الاهتمام بهذه الصفة على المستوى الداخلي كما رأينا. وفي السادس عشر من تموز/ يوليو 2003 اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بتدويل هذه المسألة، عندما رأت ضرورة تعميم فكرة يهودية الدولة على دول العالم وتمت

الموافقة عليها في العام نفسه.[55] فلماذا انتظر الإسرائيليون كل هذا الوقت ليشترطوا على الفلسطينيين الاعتراف بيهودية دولتهم كمدخل لاستئناف المفاوضات بينهما؟

إن التمعن في التطورات التي أصابت المجتمع الإسرائيلي خلال العقود الماضية يشير إلى أن هذا الاشتراط لا يرتبط بسبب واحد. فالباحث يستطيع أن يرصد أكثر من سبب. وربما لا تكون الأسباب مباشرة ولكنها تتفاعل مع بعضها البعض لتصب في الاتجاه نفسه. وأبرزها: التطورات الخاصة بالأقلية العربية، وتراجع الهجرة اليهودية، وتزايد قوة التيار الديني، والرغبة في الحفاظ على أكثرية يهودية، والتوصل إلى إجماع حول يهودية إسرائيل، وضرورة الاعتراف بطبيعة الدولة بعد الإقرار بوجودها، وأخيراً تبلور صيغة حل الدولتين مع صعوبة الاحتفاظ بالأراضي المحتلة. وهذه المتغيرات تتفاعل مع بعضها البعض على نحو يمكن القول معه بأن مرحلة هامة من المشروع الصهيوني انتهت لتبدأ مرحلة أخرى جديدة. ومن المفيد التعرف على هذه المبررات.

التطورات الخاصة بالعرب في إسرائيل

مرت الأقلية العربية خلال العقود الأربعة الماضية بتطورات على درجة كبيرة من الأهمية فيما يتعلق بالتأثير في التحرك الإسرائيلي ليس فقط في هذه المرحلة، بل أيضاً في المرحلة المقبلة، ويمكن أن نميز منها: نمو الوعي السياسي، ونمو الهوية الفلسطينية.

نمو الوعي السياسي

لم يتبلور الوعي بالهوية الفلسطينية بين أوساط العرب في إسرائيل في السنوات العشرين الأولى من حياة الدولة، نظراً لفرض الحكم العسكري عليهم. الأمر الذي يفسر غياب الأحزاب السياسية العربية فيما بين عامي 1948و1966. لقد شهدت خمسينيات وستينيات القرن الماضي عدة محاولات لتشكيل تنظيمات سياسية عربية فلسطينية، لكنها انتهت بالفشل بسبب سياسة التضييق التي ظلت تمارسها السلطات الإسرائيلية تجاهها بصورة أساسية. ومن بين المحاولات التي جرت تأسيس الجبهة الشعبية عام 1958 وحركة الأرض عام 1964.

غير أن عقد السبعينيات شهد تطوراً واضحاً في الوعي السياسي، وجد تعبيراته في محاولات جادة على مستوى التنظيم السياسي. بينما حمل عقد الثمانينات الكثير من التطورات الهامة؛ ففي بدايته تمكن الفلسطينيون من تشكيل الحركة الإسلامية. ومع اقتراب نهايته، وتحديداً في عام 1988 تم إنشاء الحزب الديمقراطي العربي، فكان أول حزب عربي لم يتعرض للحظر، مما فتح الباب أمام تشكيل أحزاب عربية أخرى، وبالتالي حدوث نمو واضح في الوعي السياسي وجد انعكاساته في ظهور التنظيمات السياسية.

نمو الهوية الفلسطينية

لقد ظل معظم أبناء الأقلية العربية في المرحلة الأولى من حياة الدولة يشيرون إلى أنفسهم كعرب إسرائيليين أو إسرائيليين فقط، وهو ما يعني

غياب الحديث عن الهوية الذاتية.[56] ولم يكن ذلك يعني بطبيعة الحال انعدام الإحساس بالهوية العربية، وإنما كان تجسيداً لموقف يعكس الرغبة في الاعتدال والتكيّف مع الأوضاع التي تقررت في الدولة الجديدة. ولذلك حافظوا على توازن دقيق بين الهويتين.

لكن الفترة التالية، بما تضمنته من تحركات إسرائيلية توسعية بدءاً بعدوان عام 1967 ثم الاعتداءات الأخرى المتكررة على الأراضي العربية، شهدت تعبير فلسطينيي الداخل عن إحساسهم بالهوية العربية الفلسطينية، ولاسيما بعد انتهاء حالة العزلة التي عاشوها في الفترة الأولى. وحيث أصبح الاتصال بإخوانهم في الضفة الغربية خصوصاً أمراً ميسوراً.[57] وتعاظم الإحساس بالهوية الفلسطينية لدى عرب إسرائيل في أعقاب اندلاع الانتفاضة الأولى في الضفة الغربية المحتلة عام 1987، إذ كان لها أكبر الأثر في تأجيج مشاعرهم الوطنية والقومية. ساعد على ذلك ارتفاع مستوى الوعي السياسي لدى شريحة واسعة من الطلاب الجامعيين، وازدياد نفوذ القوى الوطنية والقومية الجديدة في ظل تراجع نفوذ الزعامات التقليدية.

وفي ظل هذا الوعي السياسي، أخذ يتبلور اتجاه فلسطيني ينادي بأن تكون إسرائيل لكل مواطنيها، أي "دولة المواطنين"، من منطلق أن هذا هو السبيل الوحيد لمطلب المساواة مع عرب الداخل.[58] وهو فضلاً عن ذلك يطرح مشروعاً سياسياً ثقافياً، يساهم في معالجة العديد من القضايا موضع

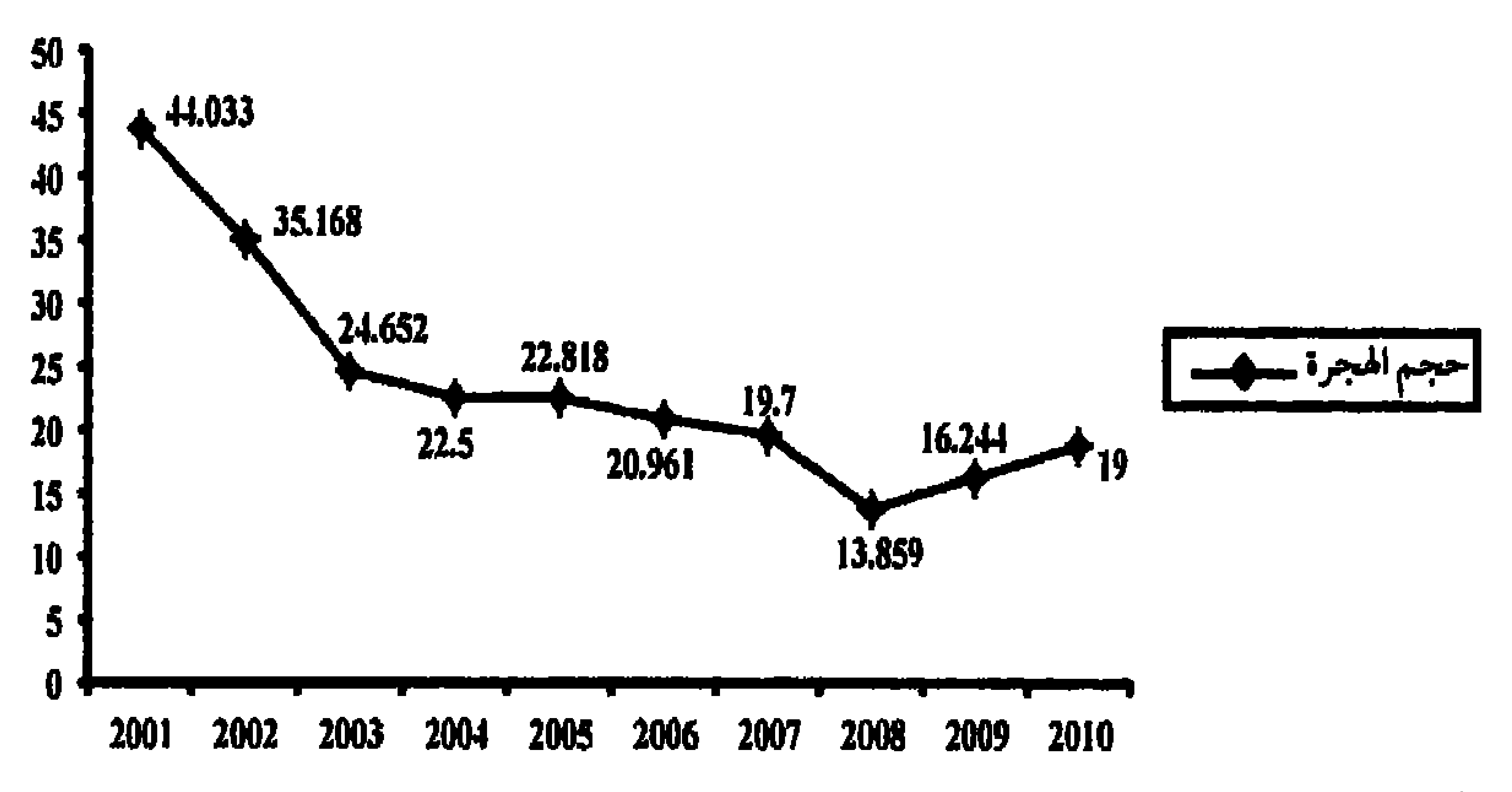
الخلاف والجدل داخل المجتمع الإسرائيلي. فهو يفتح الباب للتساؤل حول قضايا مبدئية، مثل: التناقض بين الديمقراطية والليبرالية،[59] وحقوق المواطنة والثنائية القومية: الإسرائيلية-اليهودية، والعربية-الفلسطينية، وتمتع الجميع بحقوقهم المدنية والسياسية على السواء، وبدون أي تمييز في ظل هذه الثنائية.

تراجع الهجرة اليهودية

إذا تركنا جانباً المجتمع اليهودي "اليشوف"، الذي تشكل في فلسطين بفعل الهجرات اليهودية في أوائل القرن الماضي، نجد أنه في نهاية عام 1948 ومع طرد الغالبية العظمى من أبناء البلاد الأصليين، كان عدد السكان نحو تسعمئة ألف نسمة بمن فيهم العرب.[60] ونجحت الدولة بعد ذلك في جذب موجات الهجرة بصورة مستمرة ومن مناطق متعددة في آسيا وأوربا وأمريكا،[61] مما ساهم بشكل واضح في زيادة عدد السكان اليهود خلال العقود الماضية. غير أن عدد المهاجرين أخذ يتراجع منذ أواخر القرن الماضي. فقد انخفض العدد من حوالي 200 ألف مهاجر عام 1990 إلى 176 ألفاً في عام 1991 وإلى 77 ألفاً في عام 1992، ثم ارتفع إلى 80 ألفاً عام 1994، وعاد لينخفض إلى حوالي 78 ألفاً عام 1999. ثم ظل التراجع التدريجي في الأعوام التالية مستمراً ليصل إلى نحو 61 ألفاً عام 2000. غير أن الانخفاض الكبير حدث في العقد الماضي، كما يشير إلى ذلك بوضوح الشكل التالي:

الشكل (1)

عدد المهاجرين اليهود 2001- 2010 (بالآلاف)



المصدر:

Jewish Virtual Library, at: http.//www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Immigration/Immigration_to_Israel.html; Yaakov Faitelson, "Unexpected Jewish Population Growth," (June 10, 2011), at: http://www.jerusalemchai.org/contents/read.cfm?categoryID=122&cID=1136.

ولا شك أن انخفاض الهجرة اليهودية إلى إسرائيل يرجع إلى ثلاثة أسباب: داخلية، لعل أهمها الوضع الاقتصادي وما يرتبط به من عدم القدرة على توفير فرص العمل المناسبة للمهاجرين. وإقليمية، وفي مقدمتها الأمن والسلام. ودولية، تدور حول علاقة إسرائيل بيهود العالم ونظرة الآخرين إليها.

الهجرة المعاكسة

رغم أن إسرائيل عرفت الهجرة اليهودية إلى الخارج منذ أيامها الأولى، إلا أنها لم تشهد هجرة عكسية بأعداد كبيرة إلا في ثلاث فترات رئيسية: الأولى في

أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر1973، عندما جعل الانتصار العربي الإسرائيليين يشعرون بخطر حقيقي يحدق بهم. والفترة الثانية تلك التي تلت الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 حيث كان الجو العام في المنطقة محفوفاً بالمخاطر فضلاً عن الركود الاقتصادي الذي شهدته البلاد في تلك الفترة. أما الفترة الثالثة فقد عرفتها السنوات الأخيرة، حيث تصاعدت الهجرة العكسية بشكل واضح. وقد فقدت إسرائيل خلال الفترة الممتدة 1948-2008، حوالي 20٪ ممن جذبتهم إليها بسبب الهجرة المعاكسة، أي نحو 700 ألف يهودي، بسبب عدم قدرتهم على التكيف مع ظروف الحياة فيها، وكانت قد فقدت في عام 2007 وحده نحو 23 ألف يهودي هاجروا منها.[62]

إن الهجرة المعاكسة تمثل مشكلة عميقة تؤرق القيادات السياسية الإسرائيلية وقيادة منظمة الهجرة اليهودية، وذلك لأنها تنطوي على حقيقة ذات بعدين أحدهما مادي والآخر روحي؛ فهي من الجانب المادي تشمل أبناء الجيل الجديد الذين ولدوا في إسرائيل، أي الصابرا،[63] ولابد أن تترك آثارها السلبية على الجهود الإسرائيلية في مواجهة المشكلة الديمغرافية في الصراع مع العرب. ومن الجانب الروحي يقضي هذا النوع من الهجرة على فكرة الخلاص الروحي للانسان اليهودي الذي لا يتحقق إلا في إسرائيل حيث العودة إلى الحياة اليهودية، فأين هو الحرص على الحياة اليهودية؟

لاشك في أن الهجرة المعاكسة ترتبط بحقيقة أن العيش في أوربا وكندا والولايات المتحدة أفضل بكثير من إسرائيل، فضلاً عن الظروف الأمنية

والاجتماعيــة والاقتــصادية الــصعبة، دون الأخــذ في الاعتبــار تلــك التصورات التي طرحتها الصهيونية قبل إنشاء الدولة وحاولـت وضـعها موضع التطبيق.[64]

تعاظم نفوذ اليهود المتدينين

لم يكن المتدينون يـشكلون نـسبة كبـيرة عـشية إنـشاء الدولـة، غـير أن حجمهم أخذ يتزايد بشكل ملحوظ ليس فقط بـسبب الهجـرة اليهوديـة بـل أيضاً لارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية فيما بينهم. ولابد مـن القـول بدايـة إنهـم ليسوا على مستوى واحد من حيث درجة التدين، ويمكن تصنيفهم إلى عـدة مـستويات: المتـشددون ويعرفـون بالعبريــة "الحريـديم" ويمثلـون التيـار الأرثوذكسي ويشكلون حوالي 11٪ فقط، والمتدينون عموماً ويشكلون حوالي 20٪، والعلمانيون المتراجعون لم تتجاوز نسبتهم 30٪، والنسبة المتبقيـة هـي بطبيعة الحال من المعتدلين.[65]

ومع أنهم وجدوا أنفسهم يعيشون في ظل الدولة الإسرائيلية، إلا أنهم نأوا بأنفسهم عن الصهيونية السياسية وعملوا على تحويل إسرائيل إلى دولة دينية تقوم على الشريعة اليهودية، من خلال محاولة تطبيق نظـرتهم الخاصـة لمسألة من هو اليهودي وصولاً إلى تحديد مواصفات "المواطن الإسرائيلي"، لكـنهم لم يتمكنـوا مـن ذلـك. غـير أنهـم اسـتغلوا المنـاخ الـذي أتاحتـه "الديمقراطية الإسرائيلية" فشكلوا أحزاباً سياسية، وكـان أولهـا "الحـزب الديني القومي (المفدال)"، وحزب "أغودات يسرائيل" وحزب "شـاس"

وحزب "موراشا" وحزب "ميماد" وحزب "ديجل هتوراه" وحزب "تامي" وغيرها.

لقد ظل التيار الديني لفترة غير قصيرة محدود التأثير فيما يتعلق بتوجهات الدولة، خاصة مع سيطرة العلمانيين. ومع أنه أخذ يستفيد من الزيادة المطّردة في عدد المهاجرين إلى إسرائيل، إلا أن ذلك لم يظهر بصورة لافتة إلا بعد حرب عام 1967؛ إذ إن تطوراً بدأ يظهر في أعقاب تلك الحرب، عندما أخذ الإسرائيليون اليهود يفسرون عملية التوسع وفق تبريرات دينية. لمس ذلك المفكر الصهيوني جرشوم شالوم، حيث لاحظ تحول الصهيونية الدينية بعد عام 1967 عن الاعتدال الذي تجسد في الاكتفاء بالمطالبة بالالتزام بتعاليم "الهالاخاه" (مجمع القوانين والتقاليد اليهودية) ضمن القوانين السائدة، والرضا بالتحالف التاريخي مع الصهيونية السياسية، إلى الميل الواضح لتطبيق الشريعة، والتحالف مع أنصار جابوتنسكي-بيجن الذين يمثلون اليمين الصهيوني. ثم أخذ يبرز بعد حرب عام 1973 في صورة حركات ركزت نشاطها على الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، ومن أبرزها " غوش أيمونيم" و"كاهاناحي" و"آيل" و" دولة يهودا" و"أمانا" و"قمع الخونة" و" سيف داود" و"السيكريكسين" و" كاخ".[66] وقد دعا أنصار هذا التيار إسرائيل إلى طرد الفلسطينيين وإعلان السيادة على جميع تلك الأراضي.

غير أن التطور الأكثر أهمية فيما يتعلق بتزايد نفوذ المتدينين برز في عام 1977، فقد ترتب على ما عرف بالانقلاب السياسي في أعقاب فوز تكتل

الليكود في الانتخابات، وانتقال النظام السياسي الإسرائيلي من نظام الحزب الحاكم الوحيد وهو حزب العمل إلى نظام الحزبين الكبيرين، إعطاء قيمة كبرى للأحزاب الدينية، إذ أضحت تمثل بيضة القبان بينهما. وقد حرصت الأحزاب الدينية منذ ذلك العام، وبخاصة الحريدية، على الاستفادة من الوضع الجديد بأكبر قدر ممكن في تنفيذ برامجها.[67]

فانضم حزب " أغودات يسرائيل" إلى الائتلاف الحكومي للمرة الأولى، وبذلك أصبح الليكود أقرب القوى السياسية إلى هذا التيار حيث تجمع بينهما فكرة الوعد الإلهي وإسرائيل الكبرى.[68] وبوصوله إلى الحكم وممارسة السلطة في فترات متعددة، أصبح ممثلو التيار الديني شريكاً مهماً له في السلطة السياسية. لقد كانت في جعبته عام1977 قائمة طويلة من المطالب ذات الطابع الديني. وفي عام 1984 قامت الأحزاب الدينية بطرح مطالب دينية جديدة، وقامت وبخاصة بعد عام 1992بإثارة الجمهورالديني على صدور قوانين ذات طابع علماني.[69]

لقد تزايدت جهود الأحزاب الدينية وأخذت تتجه نحو تغيير الواقع العلماني القائم، ولا شك أنها واجهت ولاتزال مقاومة علمانية شديدة أعاقت حركتها، مما جعل هذه الأحزاب تفشل في العديد من المحاولات. ولذلك لم تنجح حتى بداية هذا القرن في سن أية قوانين باستثناء " قانون اللحوم".[70]

ويلاحظ أن مظاهر قوة هذا التيار عديدة، ويكفي أن نشير هنا إلى ثلاثة منها، هي: تزايد أعداد المتدينين في الجيش، وتزايد المشاركين في الحياة

السياسية، وارتفاع نسبة المتدينين في المستوطنات. ولاشك في تأثير ذلك على العديد من التشريعات في الكنيست؛ فعلى مستوى الجيش من المعروف أن نسبة العناصر الدينية القيادية ظلت حتى أوائل الثمانينيات ضئيلة فيه مقارنة بحجم المتدينين داخل المجتمع؛ لأن العلمانيين احتكروا المواقع القيادية في الجيش لأكثر من ثلاثة عقود، لكن تغيراً دراماتيكياً أخذ يحدث بعد أن أصبحت المرجعيات الدينية توجّه أبناءها للانخراط في الوحدات والسرايا النخبوية في الجيش.

وعلى مستوى الحياة السياسية نرى أن ثلث أعضاء اللجنة المركزية لحزب الليكود مثلاً من المتدينين. ونجد أن أحزاباً دينية، مثل "شاس" و"التوراة" و"البيت اليهودي"، تشارك بفاعلية بعد أن حققت نجاحاً ملحوظاً وكبيراً في الحياة السياسية، حيث شغلت خمسة مقاعد في الكنيست وهي تمثل 40٪ من الائتلاف الحكومي.

وعلى مستوى الاستيطان في الضفة الغربية يلاحظ ارتفاع نسبة المتدينين خلال السنوات العشر الماضية نظراً لانخفاض نسبة المستوطنين العلمانيين؛ لأن غالبيتهم تتركز في داخل إسرائيل. إن ما يزيد على نصف مستوطناتها يقطنه يهود متدينون متطرفون موزعون على مستوطنات الضفة الغربية.[71] وقد أصبح لذلك أثره البالغ في تعزيز مفهوم يهودية الدولة لدى القيادة السياسية الإسرائيلية، بدءاً بأرئيل شارون ومن بعده إيهود أولمرت وحتى نتنياهو.

وتقوم القوى الدينية بشكل منظم منذ عام 1997 بتنظيم دروس في التوراة وبروح التقاليد اليهودية، وحلقات نقاش حول الثقافة اليهودية، هذا إلى جانب إقامة المهرجانات لنفس الغرض. والملاحظ أن هذه النشاطات شملت مختلف أنحاء البلاد، ولم تقتصر على الشباب اليهودي المتدين بل تجاوزتهم لتصل إلى صفوف الشرائح العليا لطبقة المثقفين العلمانيين. كما تم إقامة معاهد للدراسات اليهودية لحساب الجمهور العلماني كما هو الحال في دار معلمي "إفعال" عام 1996، "وكلية اليهودية التعددية" 1997،[72] ولاشك أن لمثل هذه الجهود أثرها في تعميق معرفة أصول اليهودية.

الوصول إلى توافق حول يهودية الدولة

ركزت القيادة السياسية الإسرائيلية في السنوات الأولى على قضية الاعتراف بوجود الدولة وليس بطبيعتها، ويبدو أن ذلك يرجع لسببين: أولهما داخلي، وهو الاهتمام بيهودية المجتمع الإسرائيلي، والثاني هو أن تبدو إسرائيل كدولة ديمقراطية وليس كدولة عنصرية.

ولكن بعد حرب عام 1967 بدا وضحاً أنه أخذ يظهر ما يشبه الاتفاق على يهودية الدولة، فالعلمانيون أنفسهم وليس فقط المتدينين أخذوا يكثرون من استخدام الرموز الدينية، وينظرون لأنفسهم كيهود حقيقيين، مما عزز فكرة اليهودية. ووجد هذا الاتجاه انعكاساته في اتخاذ الكنيست العديد من الإجراءات التشريعية، ومن بينها على سبيل المثال:

- إدخال تعديلات متعددة على قانون العودة لعام 1950، بحيث يفهم منها أن إسرائيل هي دولة "للشعب اليهودي" فقط، وأن حق العودة إما أنه حق ديني يتحقق بفعل الانتماء للدين اليهودي،أو أنه حق تاريخي مصدره الانتماء لهذا "الشعب". وهو يعني أنه لا يمكن أن تكون إسرائيل دولة لكل مواطنيها، أي اليهود والعرب.

- إصدار قرار ضم القدس عام 1980 واعتبارها عاصمة أبدية لدولة إسرائيل، وكذلك ضم هضبة الجولان بقانون من الكنيست في العام التالي، واعتبارها جزءاً لا يجتزأ من "أرض إسرائيل".

- إصدار قانون عام 1985 بمنع أي حزب، ينفي الصفة اليهودية عن إسرائيل في أعماله أو أقواله ضمناً أو علناً، من المشاركة في الانتخابات النيابية.

- إصدار قانون "أراضي الدولة"، للحيلولة دون تملك العرب للأراضي في المدن والقرى اليهودية داخل الخط الأخضر.

- إصدار قرار عام 2003 نص على أن الضفة الغربية وقطاع غزة ليستا أراضٍ محتلة، لا من الناحية التاريخية ولا من وجهة نظر القانون الدولي، ولا بموجب الاتفاقات التي وقعتها إسرائيل مع غيرها من الدول.[73]

ثم أصدر الكنيست عدة قرارات في عام 2010 ترتبط مباشرة بيهودية إسرائيل، كما يدرس مشروعي قانونين في هذا الخصوص، مثل:

- قانون الولاء: ويقضي بأنه على كل من يطالب بالهوية والإقامة في إسرائيل من فلسطينيي عام 1948 أن يعلن ولاءه للدولة ومشاركته في خدمتها بصفته أحد سكانها.

- قانون إنكار يهودية الدولة: ويقضي بمعاقبة كل من ينكر يهودية إسرائيل، ويقوم بأعمال تنطوي على كراهيتها أو احتقارها، أو عدم الولاء لها ولقوانينها، بالسجن مدة سنة.

- قانون منع إحياء ذكرى النكبة: ويقضي بمنع العرب في إسرائيل من إقامة المهرجانات التي تحيي ذكرى نكبة عام 1948.

- قانون رفض أي ساكن جديد: ويقضي إعطاء التجمعات السكانية اليهودية الصغيرة حرية رفض أي ساكن جديد دون إبداء الأسباب.

- قانون منع البيع والتأجير: ويقضي بعدم بيع أو تأجير أية عقارات لغير اليهود، ومن يخالف هذا القانون تتم مقاطعته.

- مشروع قانون إسقاط اللغتين العربية والإنجليزية: ويقضي باعتبار اللغة العبرية اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد. وهذا بطبيعة الحال يؤثر سلباً على استخدام اللغة العربية.

- مشروع قانون الاستفتاء حول القدس والجولان: ويقضي بلزوم إجراء استفتاء حول أي انسحاب من القدس الشرقية أو الجولان.

إن يهودية الدولة أصبحت تمثل في السنوات الأخيرة وبصورة غير مسبوقة القاسم المشترك بين مختلف الكتل والأحزاب السياسية والاتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية. وباتت تشكل بالنسبة للقيادة السياسية جوهر الغايات والأهداف الكبرى لإسرائيل، لما تمثله من أهمية لوجودها نفسه.

صعوبة الاحتفاظ بالأراضي المحتلة

مع بداية الألفية الثالثة أصبح عدد السكان من اليهود والعرب في فلسطين التاريخية في حكم المتساوي، حيث يوجد 5.2 ملايين يهودي مقابل نحو 4.9 ملايين عربي. وإذا أخذنا في الاعتبار المعدل الأعلى للزيادة الطبيعية بين العرب، فإن الإسرائيليين اليهود سوف يصبحون أقلية خلال فترة قصيرة.[74]

لاشك أن القيادة السياسية كانت حريصة على دفع حركة الهجرة اليهودية لكي تساعدها على تبني دبلوماسية فاعلة في التعامل مع الجانب الفلسطيني، وبخاصة خلال فترة اتفاق أوسلو. وذلك من منطلق أن النمو المتزايد للمستوطنات في تلك الفترة سيؤدي، في مفاوضات عملية السلام، حسب تقدير بيريز، إلى فصل السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عن الإسرائيليين. وبتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993 ظهرت فعلاً السلطة الفلسطينية في المناطق التي أصبحت تتمتع بالحكم الذاتي. وقد قال إيهود باراك في عام 2001: إن ما يتعين على إسرائيل فعله الآن هو أن تتخذ خطوات

لتأمين قابلية حياة الأكثرية اليهودية على المدى الطويل. وهذا يحتاج إلى استراتيجية الانفصال عن الفلسطينيين حتى لو تم ذلك من طرف واحد مع عملية متدرجة لإقامة "حدود آمنة" حول إسرائيل.[75]

ومع تسلم أرئيل شارون رئاسة الوزراء وتراجع حركة الهجرة اليهودية بدت المسألة الديمغرافية أكثر خطورة من أي وقت مضى. ولذلك وجد نفسه يتصدى لها، وباتت تصوراته نقطة تحول هامة في السياسة الرسمية للحكومة الإسرائيلية. فقد قال في هذا الخصوص: «إن لليهود بلداً صغيراً هو إسرائيل ويتعين عليهم أن يفعلوا كل شيء كي تظل هذه الدولة يهودية أيضاً...».[76]

وفي هذا المناخ ظهر الاتفاق بين الأحزاب الرئيسية التي شكلت الحكومات الإسرائيلية بشكل أو بآخر خلال السنوات العشر الماضية: كاديما والليكود ومشاركة حزب العمل. فهي جميعها تتفق على حل الدولتين كأفضل آلية للفصل بين اليهود والعرب في فلسطين التاريخية. ولتعزيز يهودية الدولة بلورت القيادة الإسرائيلية فكرة تبادل الأراضي في سياق التخلص من العرب.

لقد نشأ توافق واسع النطاق في إسرائيل منذ الانتفاضة الثانية حول التخلص من الأقلية العربية. وهذا ما يفسر العمل الذي كان يجري خلف الكواليس من جانب باراك ثم شارون لإيجاد طريقة لتعديل حدود إسرائيل بحيث يمكن نقل قطعة صغيرة من الأراضي المجاورة للضفة الغربية والمعروفة باسم المثلث الصغير، والتي تضم ربع المواطنين العرب الذين يبلغ عددهم مليوناً في إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية القادمة.[77]

سادساً: الأهداف المرتبطة بيهودية الدولة

لا تتوانى إسرائيل عن تعظيم قدراتها فيما يتعلق بالتعامل مع المنطقة العربية. ولاشك أن فكرة يهودية الدولة تخدم تطلعاتها، من خلال إنجاز مجموعة من الأهداف التي تبدو ملحة ولا غنى عنها. وتسعى القيادة الإسرائيلية لبلوغها بكافة الوسائل الممكنة؛ ومنها: تجاوز الإشكالات القائمة، وبناء قاعدة الشرعية الدينية، وتحقيق السلام الإسرائيلي.

تجاوز الإشكالات القائمة

تظل الإشكالات التي عرفتها إسرائيل تنطوي على مخاطر تهدد وجودها، ولا يمكن لها إن أرادت البقاء أن تتجاهلها أو تغض الطرف عنها بأي حال من الأحوال. وهي تدور بصورة رئيسية حول جوانب ثلاثة: "القومية اليهودية" باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه فكرة الدولة اليهودية، والنقاء اليهودي كتعبير حقيقي عن " اليهودية"، تعززه أخيراً الهجرة اليهودية.

1. إحياء فكرة "القومية اليهودية"

إن المتابع للتطورات الفكرية بعد إنشاء إسرائيل لابد أن يستنتج أن فكرة" القومية اليهودية" قد اهتزت خاصة داخل الدولة بظهور الهوية الإسرائيلية كما رأينا، لذلك لابد لوجهة النظر الإسرائيلية من التحرك على هذا الصعيد وبذل كل الجهود الممكنة دون أي كلل أو ملل لإعادة تفعيلها.

لقد أقيمت إسرائيل لكي تكون في جوهرها وحكومتها ورموزها وأعيادها دولة "الشعب اليهودي"، لكنها لم تكن كذلك فعلاً. فبدا للكثيرين من اليهود فيها أنهم لم يشددوا في العقود الثلاثة الأولى من عمرها على قيم "القومية اليهودية" بما فيه الكفاية، لذلك تم مع وصول حزب الليكود إلى السلطة عام 1977 الاهتمام بهذه المسألة من خلال التربية والتعليم. فحددت السلطات التعليمية الأسس التربوية بحيث تدور حول ثلاثة جوانب؛ أولها تعميق الوعي اليهودي الصهيوني لدى الشباب اليهودي من خلال ترسيخ جذورهم بماضي "الشعب اليهودي"، والثاني تربيتهم وفق قيم القومية اليهودية الصهيونية، بما يحافظ على التراث اليهودي وتعميقه لديهم، وأخيراً تعميق فلسفة العمل بحيث يعتزز الاستيطان اليهودي في "أرض إسرائيل" على الدوام.[78]

2. الوصول إلى "النقاء اليهودي"

لا يمكن أن تكون إسرائيل دولة يهودية إلا إذا قدر لها أن تتميز بما يسمى "النقاء اليهودي"، وهو أمر يتحقق في تقدير بعض القيادات الإسرائيلية فقط من خلال: التخلص من العرب من جهة ودفع حركة الهجرة اليهودية والاستيطان في الضفة الغربية من جهة أخرى، وهي وسائل متكاملة كل واحدة منها تعزز الأخرى:

أ. التخلص من المواطنين العرب

ترى القيادة الإسرائيلية أن العرب في الداخل يشكلون الخطر الأكبر على الدولة، ولذلك لابد من التخلص من الوجود العربي، سواء داخل الخط

الأخضر أو في الضفة الغربية، وذلك بوسيلتين: إحداهما تتم بشكل أحادي الجانب، والثانية تتم من خلال التوصل إلى تفاهم مع السلطة الفلسطينية، أي عبر المفاوضات.

فإسرائيل تحاول الضغط على المواطنين العرب بتلفيق التهم المختلفة لهم، ومطاردتهم وهدم منازلهم بدعوى أنها مبنية بدون تراخيص أو أنها تدخل في منطقة عسكرية أو ما شابه ذلك. كما تستخدم المستوطنين للاحتكاك بهم والاستيلاء على ممتلكاتهم.

كما أنها تحاول في هذا السياق تكريس فكرة تبادل الأراضي والسكان. والفكرة تعني من أحد جوانبها إلحاق فلسطينيي عام 1948 بالدولة الفلسطينية المقترحة، مع إبقائهم في أماكن سكناهم الحالية مقابل بقاء المستوطنات في الضفة الغربية على ما هي عليه. وهذه الفكرة تضع في أحد جوانبها المواطنين العرب مع المستوطنين على قدم المساواة، فضلاً عن مقايضة المستوطنين باللاجئين؛ وبذلك تصبح أداة لشرعنة الاستيطان من جهة ونزع صفة المواطنة عن عرب الداخل والتخلص منهم من جهة أخرى.

ب. دفع حركة الهجرة اليهودية

قد يبدو أول وهلة أن فكرة يهودية إسرائيل موجهة فقط نحو العرب وحدهم. لاشك أن الخطاب يوحي بذلك، فهو موجّه بشكل صريح إلى السلطة الفلسطينية. ومع ذلك لابد من القول إن مثل هذا الاستنتاج ليس

دقيقاً تماماً، فالخطاب موجه أيضاً ولكن بصورة غير مباشرة إلى يهود العالم، يذكرهم بحالة جديدة لـ "اليهودية" مختلفة عن تلك التي يعيشونها في بلدانهم، مما يدفعهم للهجرة إلى إسرائيل.

وكان نتنياهو يأمل في تجميع أكثر من نصف يهود العالم في إسرائيل. ورأى في ذلك أمراً ممكناً وليس مجرد حلم بعيد المنال. وتوقع أن تزداد حركة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وبخاصة من روسيا وأوكرانيا ودول أخرى في آسيا وأفريقيا نظراً لتدهور الأوضاع الاقتصادية فيها، لكن على الدولة توفير فرص العمل المناسبة لهم.[79]

جـ. الاستيطان في الضفة الغربية

سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة في أعقاب عام 1967، ولم تتوقف عن ذلك حتى يومنا هذا، إلى أن وصل عددها في العام الماضي حسب التقديرات الإسرائيلية إلى أكثر من 200 مستوطنة. وفي ضوء ذلك تزايد عدد المستوطنين في الضفة الغربية بشكل ملحوظ، إذ قفز من 20 ألفاً عام 1978 إلى 110 آلاف عام 1993، وإلى نصف مليون يهودي عام 2010، أي حوالي 10٪ من مجموع السكان العرب.[80]

لقدأصبحت عملية الاستيطان تسفر عن إنشاء مدن كبيرة وليس مجرد مستوطنات صغيرة كما كان عليه الحال من قبل. وهذا التوجه لا يرتبط بحكومة معينة، فقد سارت وفقاً له وبثبات كافة الحكومات الإسرائيلية،

وبدعم من المجتمع الإسرائيلي بصورة عامة. هذا إلى جانب العمل على توسيع المستوطنات القائمة، وقد نشرت حركة السلام الآن تقريراً مفصلاً في 2010/9/12 عن مخططات التوسع في 124 مستوطنة، بما يزيد على 37 ألف وحدة استيطانية. وأشارت إذاعة الجيش الإسرائيلي في الفترة نفسها إلى أن أذونات العمل للبدء في البناء في 57 مستوطنة جاهزة.[81] والعمل جارٍ على قدم وساق لتنفيذ تلك المخططات. إن السياسة الإسرائيلية ترتكز على المكانة البارزة التي يحتلها الاستيطان في الفكر الصهيوني. ومع أن المستوطنات الإسرائيلية لا تقوم في المرحلة الراهنة على أكثر من 1٪ من أراضي الضفة الغربية إلا أنها تسيطر في محيطها على مساحة واسعة من الأراضي العربية تظل قاعدة مستمرة وغير محدودة لاستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود.

بناء قاعدة الشرعية الدينية

أدركت القيادة الإسرائيلية منذ أربعينيات القرن الماضي أن قبول العرب لإسرائيل والتعامل معها لن يكون أمراً ممكناً في ضوء الخريطة السياسية العربية الحالية. صحيح أن ذلك تحقق عن طريق توقيع معاهدتي سلام مع مصر عام 1979 والأردن عام 1994، إلا أنه تم بصورة جزئية، فالمطلوب قبول عام وتطبيع شامل مع جميع الدول العربية، القريبة منها والبعيدة عنها بدون استثناء. وقد ربطت بين نقاء إسرائيل يهودياً وتجزئة العالم العربي كهدفين أساسيين في استراتيجية التعامل معه، من منطلق أن تفتيته على أساس ديني هو السبيل لبقائها واستمرارها. فوجودها كدولة "يهودية" في منطقة

يسودها مفهوم الدولة الطائفية -في حال تفتتها- لابد أن يكون أمراً طبيعياً، بخلاف ما هو عليه الحال الآن، حيث تقوم الدول فيها وفق العامل القومي.

وهذا يعني، إسرائيلياً، أنه لابد من العمل على إعادة تشكيل العالم العربي بدفع الأوضاع في اتجاه خلق هويات طائفية جديدة على أساس ديني وإثني بدلاً من الهوية العربية.[82] والمدخل لذلك هو التدخل في شؤون الدول العربية بزرع بذور الشقاق في صفوف أبنائها، تساعدها في ذلك حالة المشاحنات والخصومات الداخلية التي تعيشها هذه الدول.

تحقيق السلام الإسرائيلي

لاشك أن القيادة الإسرائيلية تسعى من وراء مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية إسرائيل لحسم الصراع العربي-الإسرائيلي الذي استمر لأكثر من قرن. صحيح أنها نجحت في إدارته في المرحلة الثانية، وحصلت على اعتراف مباشر من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وغير مباشر من العرب عموماً كما تضمنته المبادرة العربية للسلام. لكنها، أي هذه القيادة، لم تتمكن من إنهاء هذا الصراع. فقد أصبح هذا المطلب، وفقاً للمجتمع الدولي، يقوم على الحل الأمريكي "دولتان لشعبين" إحداهما يهودية والثانية فلسطينية.

لكن الحل يعني في ضوء التحرك الإسرائيلي دولة واحدة هي الدولة اليهودية. صحيح أن المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية قد تستأنف

وتستمر حول إقامة دولة فلسطينية، غير أن الممارسات الإسرائيلية اليومية، سواء فيما يتعلق بالجدار العازل أو بالاستيطان أو بالتعامل مع الفلسطينيين في الضفة الغربية، لا توحي بإمكانية قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وإذا وجدت فلن تكون أكثر من محمية تابعة لإسرائيل. وهذا يعني أن ينتهي الأمر بتصفية الجوانب المتعلقة بالحقوق الفلسطينية التي تدور بصفة رئيسية حول حق العودة من جهة، وحقوق المواطنين العرب في إسرائيل من جهة ثانية، وحق المقاومة من جهة ثالثة.

إن يهودية الدولة تعني بداية أن إسرائيل هي فقط دولة اليهود، ولا يمكن للفلسطينيين الذين خرجوا منها عام 1948 أن يعودوا إليها بأي حال من الأحوال؛ ليس فقط لأنها تزعم أن سبب خروجهم هم إخوانهم العرب الذين شنوا الحرب عليها في ذلك العام، بل كذلك لأن الحل يمكن أن يتم بتوطينهم في الدولة الفلسطينية المفترضة أو في البلاد العربية، وهذا الحل ينهي تماماً حق العودة.

وتؤثر هذه الصفة حتى على وجود الفلسطينيين في بلادهم؛ لأنها لا تعني شيئاً غير الطرد والترحيل في إطار ما يعرف بالترانسفير. إن بقاءهم كان في المراحل السابقة لأسباب عديدة؛ منها رغبة القادة الإسرائيليين في تقديم إسرائيل للعالم كدولة ديمقراطية، كما أنهم لم يشددوا من قبل على الطبيعة اليهودية للدولة. هذا فضلاً عن موقف اليمين الصهيوني من فكرة الفصل الديمغرافي بين العرب واليهود التي تبناها اليسار الصهيوني عشية إنشاء الدولة.

غير أن تغيّراً جوهرياً حدث منذ عام 2000 عندما اتفق الطرفان (اليمين واليسار) على فصل الفلسطينيين عن اليهود، بحيث يقيمون في "دولة تابعة" في إطار تطبيق مبدأ تبادل الأرض والسكان الذي أشرنا إليه. وإذا رغبوا في البقاء في إسرائيل فلابد أن يؤدوا قسم الولاء للدولة.

كما أن يهودية الدولة لابد أن تؤثر سلباً على شرعية المقاومة، من منطلق أن هذه الصفة تجعل من قيام الدولة أمراً أخلاقياً ومشروعاً؛ وهذا يعني أن المقاومة الفلسطينية كانت طيلة العقود الماضية تعتدي على "حق" اليهود في فلسطين، وبذلك تكون لا أخلاقية وبعيدة عن الشرعية.

ثم إن القدس الموحدة هي من وجهة النظر الإسرائيلية العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، وهذا يعني أنه لا يمكن التنازل عنها بأي حال من الأحوال. ولهذا يجري العمل على طمس معالمها العربية وتهويدها، وتفريغها من أهلها في إطار جهود مكثفة، بحيث تظل الغالبية السكانية فيها لليهود. كما تعمل إسرائيل على إحاطتها بالمستوطنات من كل جانب. والحفريات مستمرة تحت المسجد الأقصى في إطار التمهيد لإقامة الهيكل المزعوم.

سابعاً: ردود الفعل على يهودية إسرائيل

لا شك أن ردود الفعل على المطلب الإسرائيلي بالاعتراف الفلسطيني بيهودية إسرائيل يمكن أن تكون من بين العوامل المؤثرة في التداعيات المرتبطة سواء بقبوله والالتزام به فلسطينياً أو التراجع عنه إسرائيلياً. فردود

الأفعال هذه تشكل ضاغطاً قد يكون قوياً على أحد الطرفين، خاصة في حال تشكُّل مواقف تجاه هذا المطلب بشكل أو بآخر، سواء على المستوى العربي أو على المستوى الدولي. فماهي طبيعة هذين الموقفين العربي والدولي؟

الموقف العربي

رغم أن المبادرة العربية التي صدرت عن القمة العربية في بيروت عام 2002 سبقت فكرة نتنياهو فإنها تمثل موقفاً عربياً محدداً منها، ولاسيما أن القادة العرب ظلوا يكررون تلك المبادرة سواء في القمم العربية اللاحقة أو حتى في التصريحات الفردية للقيادات العربية. فالغالبية العظمى من الدول العربية تبنت ما جاء فيها. فالمبادرة قامت على قبول إسرائيل كإحدى دول المنطقة، على أساس تطبيق قراري الأمم المتحدة 242 و338 اللذين نصا على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين، ثم تطبيع العلاقات مع الدول العربية. وقد ظلت تلك المبادرة الإطار المقبول عربياً لإقامة سلام شامل وعادل على أساس مقايضة الأرض بالسلام، حتى بعد طرح فكرة نتنياهو.

المواقف الدولية

لابد أن نسارع إلى القول بأن فكرة يهودية إسرائيل لم تلق ترحيباً من المجتمع الدولي إلا في حدود ضيقة، انحصر في تأييد أمريكي قوي أولاً ثم أوربي بدرجة أقل.

1. الموقف الأمريكي

في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تدعم الجهود الصهيونية لإنشاء دولة يهودية في فلسطين عام 1948، فإنها ظلت كما أشرنا حريصة على ألا تحمل الدولة الجديدة هذا الاسم، لأن الرئيس الأمريكي هاري ترومان أصر على أن تكون دولة ديمقراطية وليست قومية عنصرية.

بعد عدة عقود تغير هذا الموقف تماماً، لتصبح يهودية إسرائيل مطلباً أمريكياً، حيث جاء التأكيد عليها على لسان الرئيس جورج بوش الابن في الرابع من حزيران/ يونيو 2003، حيث قال إن: «الولايات المتحدة اليوم ملتزمة بقوة، وأنا ملتزم بقوة بضمان أمن إسرائيل كدولة يهودية تنبض بالحياة». وكرر باراك أوباما هذا الالتزام، حيث ذكر مثلاً في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2010 أن: «الأمن الحقيقي للدولة اليهودية يتطلب قيام دولة فلسطينية مستقلة».[83]

وقد ترتب على هذا الموقف تغير في السياسة الأمريكية في كل ما يتصل به، فلم تعد الإدارة الأمريكية تتحدث عن الضفة الغربية وقطاع غزة كأراضٍ محتلة، وما يترتب على ذلك من ضرورة الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967. كما أن السياسة الأمريكية ظلت ولاتزال تتطابق في بعض المواقف مع السياسة الإسرائيلية، وآخرها الموقف من الطلب الفلسطيني بالانضمام إلى الأمم المتحدة والمقدم إلى مجلس الأمن، والاعتراض

على موافقة منظمة اليونسكو على الطلب الفلسطيني المقدم إليها، ورفض تقديم التزاماتها المالية تجاه تلك المنظمة.

2. الموقف الأوربي

لم يقر الاتحاد الأوربي الاحتلال الإسرائيلي أو الاستيطان في الأراضي المحتلة، كما أنه لم يخفِ سخطه العام على العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2009. وأعلن البرلمان الأوربي تأييده لتقرير غولدستون بشأن حرب غزة ومطالبته بالعمل على تطبيق توصياته، إلا أن ثمة بعض المواقف التي يظهر منها تأييد لفكرة يهودية الدولة، ومنها موقف فرانكو فراتيني نائب رئيس اللجنة الأوربية أثناء مشاركته في مؤتمر هرتسيليا الثامن عام 2008، حيث تحدث باسم الاتحاد الأوربي، مؤكداً «الالتزام التزاماً عهيداً بدولة إسرائيل اليهودية، وبحقها في العيش بسلام... وعدم التسامح مع معاداة السامية أبداً».[84]

وعموماً يبدو أن المجتمع الدولي لن يقبل فكرة يهودية إسرائيل لعدة أسباب؛ منها أنه يدعو في ظل العولمة إلى مراعاة حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، فضلاً عن أن تطبيق الفكرة في داخل إسرائيل يؤدي إلى أن تكون الأخيرة دولة عنصرية، وإذا تركنا جانباً الموقف الأمريكي وبعض المواقف الأوربية، فسنجد أن الموقف الدولي عموماً لم يتغير برغم أن الفكرة مطروحة منذ أكثر من عشر سنوات، ووجد انعكاساته في ازدياد عزلة إسرائيل منذ غزوها، وليس هناك ما يشير إلى أنها استطاعت تجاوزها حتى في إطار علاقاتها مع بعض أصدقائها ليس فقط في أوربا بل في آسيا أيضاً.

ثامناً: يهودية الدولة: الإمكانات المتاحة

تركز الحكومة الإسرائيلية كثيراً على مسألة يهودية إسرائيل، وتوضح سابقاً كيف أن الكنيست أصدر العديد من القوانين لكي تصبح كذلك فعلاً، لكن القيادة السياسية تدرك أن هذه الغاية تتوقف بصورة رئيسية على التطورات المرتبطة بعدة قضايا بعضها داخلي والآخر خارجي؛ مثل: المشكلة الديمغرافية، والتعبير عن اليهودية كهوية ثقافية، ومركزية إسرائيل في الذهنية اليهودية، وأخيراً القبول الفلسطيني بفكرة يهودية إسرائيل.

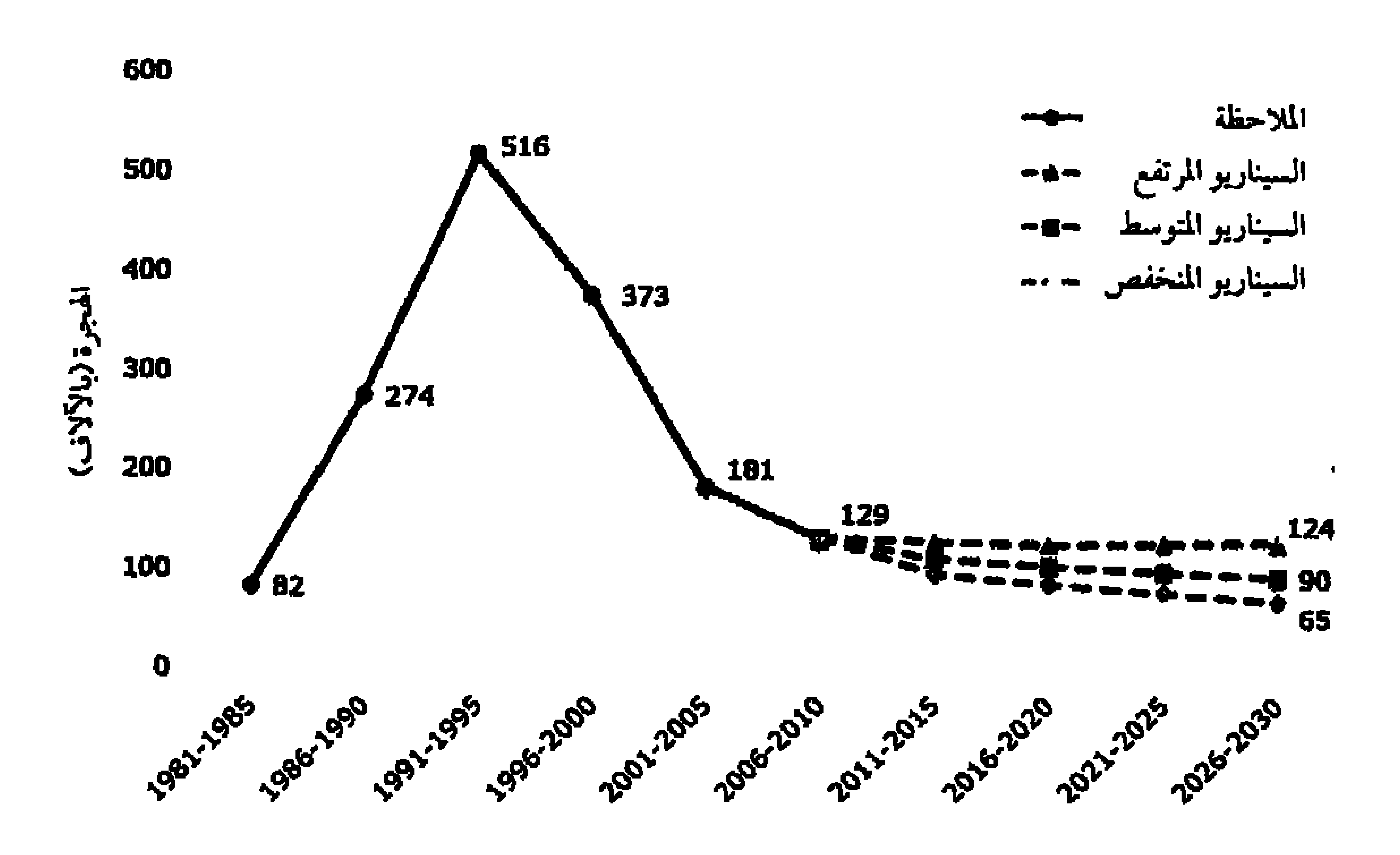
المشكلة الديمغرافية

تتضمن المسألة الديمغرافية شقين أساسيين: الهجرة اليهودية إليها من جهة، والنمو السكاني للعرب في داخلها من جهة أخرى. وقد تم تناول جزء من هذه المسألة سابقاً، لكن سنحاول هنا تناولها اعتماداً على نظرة مستقبلية تمتد حتى عام 2030. فإذا كانت المؤشرات الخاصة بها سلبية، بمعنى تناقص في الهجرة اليهودية ونمو سكاني بين عرب إسرائيل، فسيصبح من الصعوبة الحديث عن يهودية الدولة.

1. مسار الهجرة اليهودية والنمو السكاني حتى عام 2030

إذا عدنا إلى الدراسة التي قام بها مكتب الإحصاءات المركزي الإسرائيلي في أواخر نيسان/ إبريل 2010، فسنجده يحدد ثلاثة سيناريوهات لحركة الهجرة إلى إسرائيل في العقدين القادمين، كما هو مبين في الشكل (2).

الشكل (2)
اتجاهات الهجرة إلى إسرائيل



المصدر:

Nitzan Peri and Sofia Phren, *Prospective Immigration to Israel Through 2030* (Tel aviv: Central Bureau of Statistics, April 28-30, 2010), 11.

فالهجرة انخفضت فيما بين عامي 2005 و2010 من 181 ألف مهاجر إلى 129 ألفاً؛ أي بمقدار 52 ألف مهاجر، وستنخفض بصورة مستمرة حتى عام 2030، وسيتفاوت حجم الانخفاض وفقاً لسيناريوهات ثلاثة؛ فلن يتجاوز الخمسة آلاف مهاجر بالنسبة للسيناريو الأول، بينما يصل إلى أربعة وثلاثين ألفاً بالنسبة للثاني، ويصل إلى ما يقرب من النصف وفقاً للسيناريو الأخير.

وإذا نظرنا إلى العوامل المحركة للهجرة إلى إسرائيل، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية أو السياسية، فسنجد أنها تتفاعل مع بعضها البعض

في هذا المجال، ومن غير المتوقع أن تحدث تغييراً جوهرياً في حركة الهجرة فعلاً. فمن المعروف أن غالبية اليهود في الدول الغربية تتمتع بمستوى اقتصادي عالٍ يفوق ما هو عليه الحال في إسرائيل؛ وهذا يعني أن العامل الاقتصادي والاجتماعي لن يكون دافعاً للهجرة إليها. كما أن العامل الديني في الدولة لم يعد هو الآخر محركاً للهجرة إليها على نحو ما كان عليه الحال في سنواتها الأولى. ولا يختلف الأمر فيما يتعلق بتأثير استمرار الصراع العربي-الإسرائيلي على رغبة اليهود في الهجرة إليها.

الجدول (1)

السكان في إسرائيل في فترات مختارة 1990-2030

السنة	اليهود	النسبة ٪	العرب	النسبة ٪	المجموع	النسبة ٪
1990	3,946,7	81.9	875	18.1	4,821,7	100
2000	4,955,4	80.6	1,188,7	19.4	6,144,1	100
2010	5,802,0	79	1,573	21	7,375,0	100
2020	6,400,0	78	1,976,0	22	8,376,0	100
2030	7,600,0	76	2,400,0	24	10,000,0	100

المصادر:

The Central Bureau of Statistics, "The Population of Israel," at: http://www.cbs.gov.il/www/statistical/isr_pop_eng.pdf; Unexpected Jewish Population Growth, at: http://www.cbs.gov.il/www/statistical/isr_pop_eng.pdf; http://www.jerusalemchai.org/contents/read.cfm?categoryID=122&cID=1136; http://www.jerusalemchai.org/contents/read.cfm?categoryID=122&cID=1136; Phil Brennan, "Israel Population Bomb in Reverse," October 19, 2002, at: http://archive.newsmax.com/archives/articles/.shtml; http://archive.newsmax.com/archives/articles.shtml; http://israelipalestinian.procon.org/view.resource.php? resourceID=000636.

ليس غريباً أن تستفيد إسرائيل بشكل واضح من الهجرة اليهودية في زيادة عدد السكان. وقد اعتمدت بعض التقديرات المتفائلة الخاصة بالزيادة السكانية لليهود في عام 2020 على احتمال وصول خمسين ألف مهاجر سنوياً خلال السنوات العشر التالية. لكن الاتجاه العام يتفق مع ما ذهبنا إليه. ولاشك في أن الآمال الصهيونية تظل معلقة بالهجرة اليهودية، دون أن يلغي ذلك اهتمام القيادة السياسية بالزيادة الطبيعية، وخاصة بين اليهود الشرقيين. وسنعتمد في قراءاتنا في الصفحات التالية على الإحصاءات والتوقعات الواردة في الجدول (1).

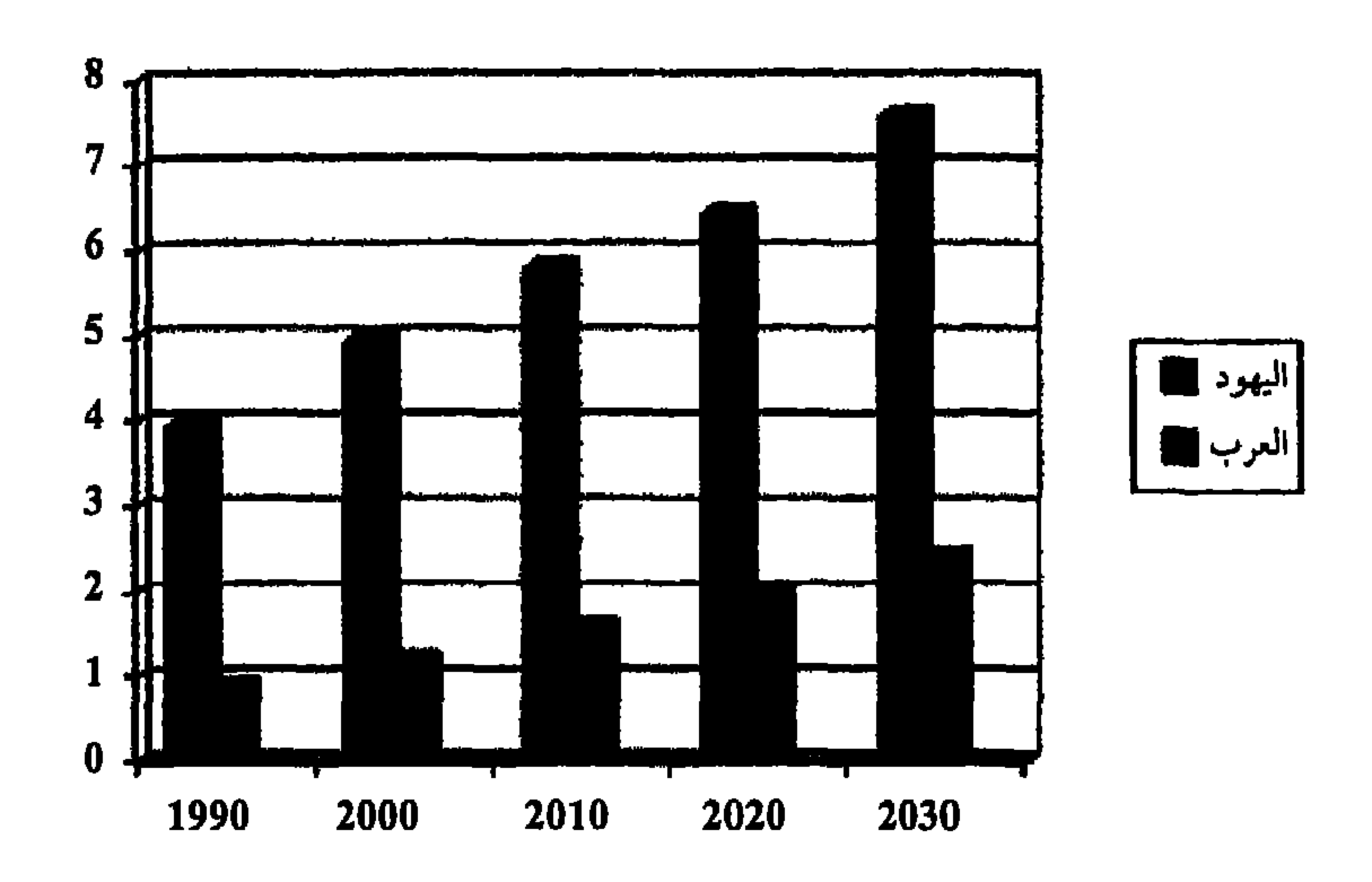
2. النمو الديمغرافي للعرب

المفارقة أن النظرة الإسرائيلية إلى النمو السكاني للأقلية العربية هي الأخرى متشائمة، وذلك نظراً لتزايد عددهم. والإشكالية الخاصة بهذا الجانب ترتبط بحقيقة مزدوجة؛ فهي من ناحية تؤثر سلبياً في الطابع اليهودي للمجتمع الإسرائيلي، وهي من ناحية ثانية تؤثر سلبياً في قدرة الهجرة اليهودية على تعزيز هذا الطابع.

فالملاحظة العامة هي أن زيادة عرب إسرائيل متصاعدة وبصورة مستمرة. ولا يؤثر في ذلك كثيراً التذبذب الذي أصابها بسبب الارتفاع الكبير في حجم الهجرة اليهودية. والعودة إلى بعض الأرقام في هذا الخصوص توضح ذلك، كما في الشكل (3).

الشكل (3)

نمو السكان اليهود والعرب في إسرائيل في فترات مختارة (بالمليون)



المصدر: نفس المراجع السابقة المذكورة للجدول (1).

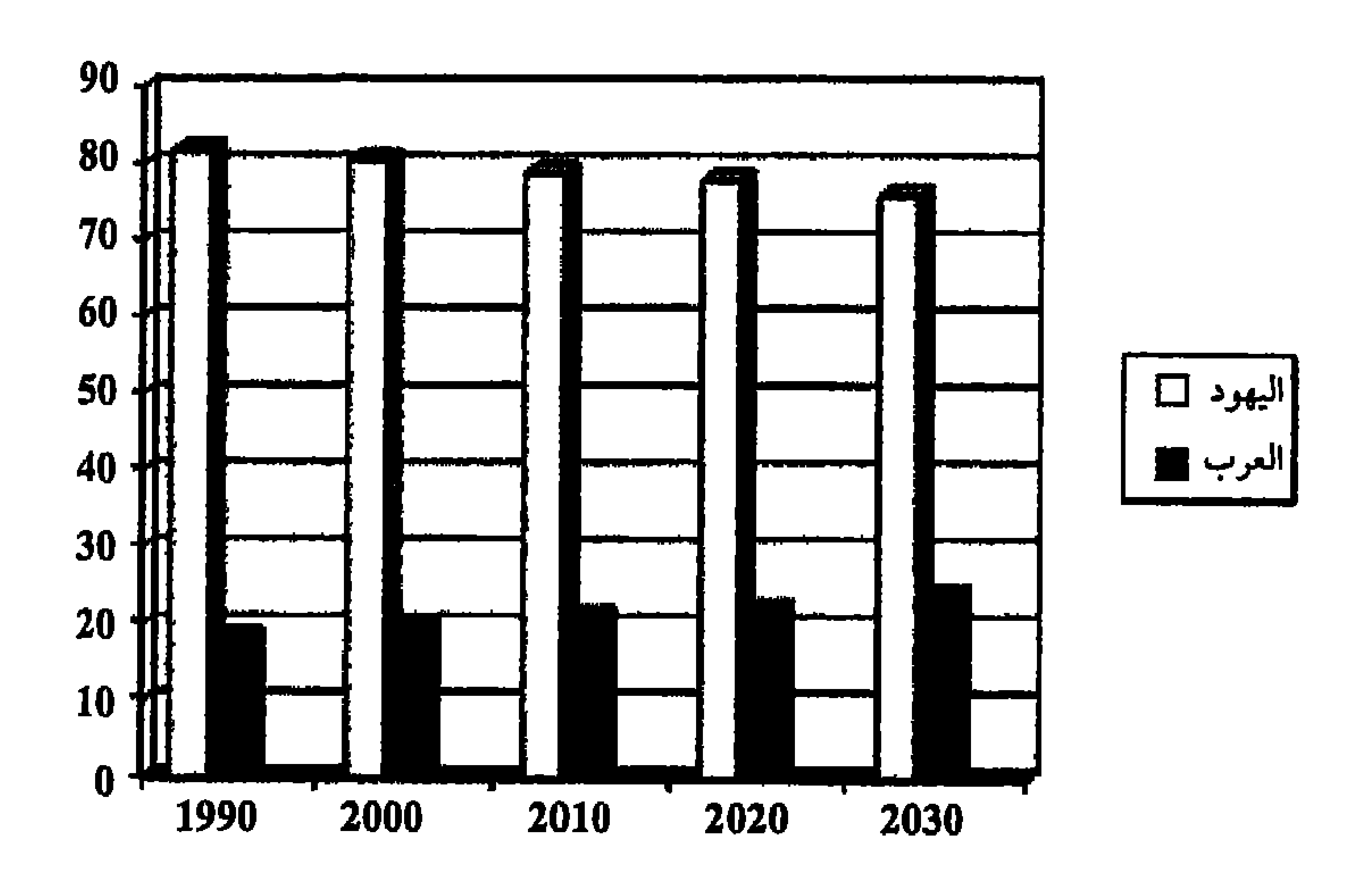
فقد وصل عدد العرب إلى 875 ألفاً عام 1990، وزاد على مليون نسمة عام 2000، ونحو مليون ونصف المليون نسمة في عام 2010، ومن المتوقع أن يصل العدد إلى نحو مليونين في عام 2020، وإلى 2.4 مليون نسمة عام 2030. ويجد هذا النمو السكاني العربي انعكاساته في ارتفاع نسبة المواطنين العرب إلى مجموع السكان، كما يبدو بوضوح في الشكل (4).

صحيح أن هذه نسبة العرب تراجعت بشكل ملحوظ خلال السنوات العشرين الأولى من حياة الدولة، إلا أنها أخذت ترتفع بصورة تدريجية حتى

وصلت إلى نحو 18٪ عام 1990، وإلى 19.4٪ عام 2000، و21٪ عـام 2010 ومن المتوقع أن تصل إلى 22٪ في عام 2020، وإلى 24٪ في عام 2030.

الشكل (4)

نسبة العرب إلى اليهود (نسبة مئوية)



المصدر: نفس المراجع السابقة المذكورة للجدول (1).

إن ما يقلق الإسرائيليين هو ارتفاع نسبة النمو الطبيعي للسكان العـرب، مقارنة بنسبة النمو الطبيعي لـدى اليهـود. فهـي تكـاد تقـترب مـن الـضعف. يساعد على ذلك بطبيعة الحال التفـاوت في نـسبة الخـصوبة بـين المـرأة العربيـة والمرأة اليهودية، مما يؤثر في تكوين الأسرتين العربية واليهودية.

ولذلك يعّول بنيامين نتنياهو على انخفاض نسبة النمو في الوسط العربي، باعتباره أمراً ممكناً؛ لأن تلك النسبة لابد أن تتأثر سلبياً بعنصرين: هما، الانخفاض السريع في نسبة الولادة بين العرب من جهة، وهجرتهم الواسعة إلى الخارج من جهة أخرى. ويستشهد على الجانب الأول بانخفاض متوسط عدد أفراد الأسرة العربية في التسعينيات إلى 6.4٪ بعد أن كان قد وصل إلى 9.2٪ قبل عام 1967. [85] أما العنصر الثاني فيتحقق بسهولة من خلال المضايقات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية لدفع المواطنين العرب إلى مغادرة وطنهم.

القدرة على التعبير عن اليهودية كهوية ثقافية

كان المتوقع أن تكون إسرائيل البيئة الملائمة لشخصية يهودية متميزة عن تلك التي التصقت باليهودي عبر التاريخ. فيظهر في صورة الإنسان المرتبط "بأرض الميعاد"، والمتحلي بالقيم الليبرالية في إطار العقيدة اليهودية. وتجمعه مع غيره من اليهود قيم روحية تعبّر عن الحياة اليهودية بكل ما فيها من دلالات.[86]

لقد تصور بعض المفكرين ذلك، وحاول بن جوريون، بعد اعتزاله العمل السياسي أول مرة في أوائل الخمسينيات، أن يقدم نفسه كنموذج في هذا المجال، حيث ترك رفاهية المدينة ليقيم في كيبوتز "سديه بوكير" في النقب. كما أن بعض اليهود الأمريكيين ظلوا قبل حرب عام 1967 يتحدثون عن حكمة اليهود واعتدالهم.[87]

غير أن جوانب كثيرة في المجتمع الإسرائيلي لا توحي بأن هوية ثقافية يهودية قومية قد تبلورت على نحو ما أرادت الصهيونية السياسية. فالعديد من التناقضات أصبحت من السمات التي تميز هذا المجتمع كالتناقض بين اليهود الغربيين، أي الإشكناز، واليهود الشرقيين، أي السفارديم، وما يرتبط به من صراع طبقي. ولم تفلح جهود الحكومة الإسرائيلية في إنهاء تلك التناقضات بعمليات الدمج المستمرة.

والأكثر من ذلك أنه يصعب الحديث عن أمة يهودية في إسرائيل، وما هو موجود فعلاً، حتى من وجهة نظر بعض الإسرائيليين، هو مجموعات من الجاليات المتنوعة من حيث اللغة والعرق والأصول، جاءت من مختلف بقاع الأرض.[88] ولايزال ما يفرِّق بينها إلى يومنا هذا هو أكثر بكثير مما يجمع.

وإذا كانت دراسة اليهودي الشرقي جدع جلادي حول هذا التناقض تحت عنوان "إسرائيل نحو الانفجار الداخلي"، كمثال تعود إلى أواخر التسعينيات،[89] فإن دراسة إسرائيل شامير، أزهار الجليل، حول نفس الموضوع تعود إلى عدة سنوات خلت وتحمل نفس الدلالات، حيث تشير الكاتبة إلى أن دخول يهود شمال إفريقيا لا يشكل إلا جزءاً ضئيلاً من دخول اليهود الأوربيين، واحترامهم لأنفسهم متدنٍ جداً، ونادراً ما يشغل أحد منهم مناصب سياسية في ظل هيمنة النخبة الإشكنازية. ثم إنهم يعيشون في مدن مليئة بالبطالة والبؤس. أما اليهود الغربيون فوضعهم مختلف؛ فلغة الإيطالي مثلاً إيطالية، وكذلك ثقافته وإيمانه وتقاليده وبيئته، فهي كلها

إيطالية. ولا يختلف الأمر بالنسبة للأمريكي فهو لا يمكن أن يكون إلا أمريكياً فقط. والقليل من أبناء اليهود يمارس الطقوس الدينية، والأقل منهم يتحدث العبرية، وأغلبهم بعيدون عن الحياة اليهودية التقليدية. قد يشعر اليهودي الأمريكي بيهوديته ولكن كشعوره بأية هواية.[90]

ثم إن الصراع القائم بين المتدينين والعلمانيين لم يحسم لصالح الفئة الأولى، رغم أنها حققت كما رأينا إنجازات هامة على مستوى تعميق الطابع اليهودي للدولة، وحضوراً واضحاً في جميع أجهزة ومؤسسات الحكم، فقد شنت الفئة الثانية ما أسماه البعض هجوماً مضاداً، من خلال التركيز على مكانة الفرد وحقوقه. وقد استفادت من محكمة العدل العليا كملاذ ومخلص للقيم الفردية. وعزز هذا الاتجاه سن بعض القوانين الأساسية عام 1992، منها قانون كرامة الإنسان وحريته، وقانون حرية المهنة. وفشلت الأحزاب الدينية في تمرير قانون التهويد عام 1997. وعلى كل حال يمكن القول بأن الفئتين تعيشان حالة من التوازن.[91]

مركزية إسرائيل في الذهنية اليهودية

إن موقع إسرائيل في الذهنية اليهودية هو أحد أهم العناصر التي تتقرر في ظلها يهودية الدولة،[92] وذلك من منطلق أنها وجدت لكي يشد اليهود الرحال إليها من كل مكان، وأن يظلوا إلى أن يتم ذلك مرتبطين بها باعتبارها "الوطن القومي اليهودي". ثم إنها تتمتع بخصائص تميزها عن التجمعات

اليهودية الأخرى في العالم، مما يفترض أن يجعلها تحظى بما يمكن تسميته بالمركزية في هذا الجانب، حيث إن إسرائيل:[93]

- دولة قومية ذات سيادة، تحتفظ وحدها بنمط حياة يهودية. وتضم عدداً كبيراً من اليهود، بخلاف التجمعات اليهودية الأخرى في العالم.

- دولة مركزية في الذاكرة الجماعية لليهود بشكل عام وبلا منازع، وذلك من خلال إحساسهم بأنها دولتهم.

- تشكل مفترق طرق يربط بين المجموعات اليهودية في العالم، وتعزز بذلك الروابط المتبادلة بين إسرائيل ويهود العالم في ضوء هذه الخصائص.

لكن العلاقة بين إسرائيل ويهود المهجر لا تشير في أحد جوانبها إلى ذلك الترابط الذي تقتضيه الرابطة القومية، وتوضح ذلك بعض المؤشرات منها:[94]

- الفتور من الجانب الإسرائيلي تجاه يهود المهجر، بل والسخرية منهم وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالدعم المالي الذي يقدمونه لإسرائيل أو ما يسمى بـ" جمع الصدقات" ليتغلبوا به على إحساسهم بالذنب.

- اتجاه جماعات يهودية في المهجر نحو التقوقع في إطار ما يسمى الوطنيات اليهودية في المجتمعات التي يعيشون فيها. ويرجع ذلك إلى محافظتهم على هوية إثنية تنمي التضامن العرقي.

- ارتفاع نسبة زواج الشباب اليهود من غير اليهوديات بحيث وصلت إلى 54٪، وعدم اهتمام الكثير منهم بالطقوس الدينية، وانخفاض معدل المواليد بين يهود العالم مما أدى إلى انخفاض أعدادهم من 21 مليون عام 1970 إلى نحو 12 مليوناً عام 2007.

ولذلك رأت إسرائيل ضرورة اتخاذ عدة خطوات لتعزيز مركزيتها إزاء يهود العالم ومن بينها:

- عقد عدة مؤتمرات حول "مستقبل الشعب اليهودي"، أحدها تم في عام 2006، والآخر في عام 2010، تم فيها تسليط الضوء على واقع اليهود في العالم وما يواجههم من تحديات تؤثر في إحساسهم بأهمية الهوية اليهودية.[95]

- اتخاذ الإجراءات التي تبرز إسرائيل كـ"دولة الشعب اليهودي"، وتعميق هذا الجانب في نفوس الإسرائيليين.

ولكن من غير المتوقع أن يكون لهذه الجهود أية نتائج إيجابية؛ وذلك لعدة أسباب أهمها:

- كون الولايات المتحدة المركز المستقبلي الثاني لليهود بعد إسرائيل، حيث يوجد فيها أكبر جماعة يهودية في العالم. ومن المتوقع أن تدور هذه الجماعة في الفلك الأمريكي حضارياً واقتصادياً وسياسياً، والأكثر من ذلك أنها جزء من الشعب الأمريكي.

- تواجد أعضاء الجماعات اليهودية الأخرى بصورة أساسية في بضع دول مثل كندا وبريطانيا وأستراليا ونيوزلندا وجنوب أفريقيا، وهم يتقلصون بمجتمعاتهم بصفة مستمرة بفعل الاندماج، ويتوقع اختفاء معظمهم بحلول منتصف القرن الحالي.
- خضوع اليهود عموماً لتأثيرات العولمة التي عززت اشتغالهم بالأعمال التجارية والمهن الحرة والاندماج في الاقتصاد الليبرالي.

القبول الفلسطيني بيهودية إسرائيل

هذا الإجراء يمثل خطوة استراتيجية على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لإسرائيل، إذ تتوقف عليها عملية إنعاش الخطوتين السابقتين: الهجرة اليهودية ومركزية الدولة، لبعث الحياة من جديد في المشروع الصهيوني بعد أن تراجع إلى حد كبير، وتصفية للقضية الفلسطينية بما تنطوي عليها من أمور، منها:

- القبول بالرواية الصهيونية حول فلسطين وإلغاء كافة الوثائق التاريخية الدولية التي تقرر حق الفلسطينيين في بلادهم وتقرير مصيرهم فوقها؛ ما يعني أن وجودهم على أرضهم طارئ، وبالتالي الحيلولة دون حصولهم على الاستقلال. ولابد أن يعني ذلك عملياً إلغاء حقوق الفلسطينيين في دولة مستقلة ذات سيادة؛ مثل حق العودة لحوالي خمسة ملايين فلسطيني في الشتات.

- القبول بـ" القومية اليهودية" وإلغاء حق المواطنة بالنسبة لما يقرب من مليون ونصف عربي فلسطيني يعيشون في الداخل، لأنهم - وفقاً للرواية الصهيونية- ليسوا أكثر من أبناء جالية تقيم في إسرائيل، مما يعني أنهم ليس لهم الحق في التمتع بحق المواطنة، ويترتب على ذلك ترحيلهم من البلاد في أي وقت.

- قطع الطريق على المفاوض الفلسطيني فيما يتعلق بإمكانية الحصول على أية مكاسب حقيقية في إطار التسوية السياسية، ولاسيما أن إسرائيل وضعت حزمة من الشروط في هذا الإطار؛ منها عدم الانسحاب إلى حدود عام 1967، واعتبار القدس بشقيها عاصمة أبدية لإسرائيل، ورفض عودة اللاجئين إلى أراضيهم، والاستمرار في بناء المستوطنات في الضفة الغربية وتحويل أراضيها إلى كانتونات يستحيل معها إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

- ضبط المشكلة الديمغرافية مع الفلسطينيين، والتحكم فيها بشكل نهائي، حيث يظل اليهود الأغلبية الساحقة على الدوام. ولهم وحدهم حق المواطنة. أما الأقليةالعربية فإن بقاءها في بلادها يظل مرهوناً بالإرادة الإسرائيلية.

ثم إن هذه الفكرة تمثل من حيث الطرح خروجاً على الاتفاق المبدئي بين القيادة الإسرائيلية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية حول قضايا الحل

النهائي كالحدود والقدس واللاجئين والمياه. ولذلك رفضت القيادة الفلسطينية القبول بأي وصف لإسرائيل يتصل بطابعها اليهودي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ووجد هذا الرفض تعبيراته في أكثر من مناسبة منها:

- اعتراض المفاوض الفلسطيني في أوسلو عام 1993 على وصف إسرائيل بأنها دولة "قومية للشعب اليهودي".
- عدم الاستجابة لطلب رئيس الوزراء الأسبق أرئيل شارون في هذا الخصوص عندما طرحه في قمة العقبة عام 2003.
- رفض الخضوع لضغوطات رئيس الوزراء الأسبق إيهود أولمرت في مؤتمر أنابوليس عام 2007.
- رفض طلب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عام 2010.

إن موقف المفاوض الفلسطيني هو انعكاس ليس فقط للموقف الرسمي بل هو أيضاً تجسيد للرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. فمن غير الممكن قبول هذه الفكرة بأي حال من الأحوال. ولا يختلف الأمر بالنسبة للفلسطينيين في داخل إسرائيل، فهم يرفضون هذه الفكرة جملة وتفصيلاً. ويكفي أن نشير إلى مثالين في هذا الخصوص: ندوة المنتدى العاشر لمركز الدراسات المعاصرة في الناصرة، ومؤتمر الحركة الوطنية الفلسطينية في إسرائيل الذي انعقد في جامعة بيرزيت. فندوة المنتدى أظهرت بوضوح موقفاً موحداً للعرب في إسرائيل يقوم على رفض فكرة يهودية الدولة من قبل

مختلف شرائح المجتمع العربي. وهي تشعر بأن هذه الفكرة تعمق لديها الشعور بالخطر لأنها لا تعني شيئاً آخر غير الحصول على الشرعية الفلسطينية بالقضاء عليهم.[96] أما مؤتمر الحركة الوطنية فكان أكثر عمقاً، حيث بين أن هذه الفكرة مرفوضة لأنها تتعارض مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ولا تعني شيئاً آخر غير تمزيق المشروع الوطني والقضاء عليه.[97]

خاتمة

يبدو بوضوح أن فكرة الدولة اليهودية ظهرت بصورة رئيسية في كتاب تيودور هرتزل عام 1896 تحت نفس العنوان للدعوة إلى إنهاء معاناة اليهود وحل مشكلتهم بتجميعهم في دولة واحدة. ووجدت تلك الفكرة تطبيقاتها بداية في صورة مشروع سياسي صاغته الحركة الصهيونية في العام التالي. وبعد نحو خمسين عاماً ومع اشتداد الصراع بين العرب واليهود في فلسطين ظهرت رغبة المجتمع الدولي بتقسيمها إلى دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية، بإصدار الجمعية العامة للأمم توصية تحت رقم 181 عام1947 عُرفت بقرار التقسيم. لكن الإشكالية الحقيقية ظهرت في الواقع مع إصرار بنيامين نتنياهو مؤخراً بأن يكون الاعتراف بيهودية إسرائيل شرطاً لأي مفاوضات فلسطينية-إسرائيلية.

إذا نظرنا إلى المطلب الإسرائيلي في سياق العلاقات الدولية فسنجد أنه فريد من نوعه وليس له أي مثيل، إذ لم يسبق أن طالبت دولة في المجتمع الدولي بقبول الدول الأخرى لطبيعتها أو صفتها الدينية، وليس لهذا الجانب

أي أساس في السياسة الدولية. كما أن شرعنة الصفة الدينية للدولة ستؤدي إلى تقويض الأسس التي قامت عليها الدول المختلفة، إذا أضيف إليها البعد الديني، مما يؤدي إلى إحداث بلبلة وفوضى على المسرح الدولي، وما يرتبط بذلك من تأثير سلبي على الأمن والسلام الدوليين.

لقد اعترفت دول مختلفة بإسرائيل كما هي في الواقع كدولة مدنية علمانية، وليس كدولة يهودية. وأصدرت الأمم المتحدة كثيراً من القرارات بعد إنشائها، لكنها لم تتضمن أية إشارة إلى هذه الصفة. ولا يختلف الأمر فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية التي أبرمتها، سواء في إطار علاقات الصداقة مع غيرها أو في سياق التسوية السلمية مع مصر والسلطة الفلسطينية والأردن.

أما إذا نظرنا إليه من وجهة نظر فلسطينية عربية فسنجد أنه يدور حول تصفية القضية الفلسطينية ودخول المشروع الصهيوني في المرحلة الثالثة والأخيرة، حيث استكمال بناء دولة اليهود، وما يرتبط بذلك من تفتيت للعالم العربي وإعادة تشكيله والسيطرة عليه اقتصادياً وتكنولوجياً من خلال مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحه شمعون بيريز منذ وقت مبكر ولايزال يفكر فيه، ودعوة العرب إلى السير مع إسرائيل في بنائه حتى قبل التوصل إلى السلام الدائم.

لا يتوقع أن يكتب لهذه الفكرة النجاح في ضوء التطلعات الصهيونية، ولا يمكن للعرب عموماً ولا الفلسطينيين على وجه الخصوص أن يتجاوزوا الخطوط التي وقفوا عندها في سبيل التسوية السلمية الشاملة للصراع

العربي-الإسرائيلي. فقد اعترفوا بشكل أو بآخر بإسرائيل باعتبارها دولة كل مواطنيها، لأن هذه الخطوة تساعد في أحد جوانبها على دعم وتثبيت عرب الداخل في أراضيهم.

وما يمكن أن يتحقق فعلاً هو أن تكون اليهودية رابطة روحية بين اليهود، وبهذا المعنى لا تتعدى الفكرة إطارها الديني كما هو الحال فعلاً في الإسلام والمسيحية.

إن المطلب الإسرائيلي يشير إلى طموحات حركة صهيونية نشأت في الفترة نفسها التي ظهرت فيها حركة القومية العربية. وكل منهما كان يسعى لإقامة دولة خاصة به، وعلى نفس الرقعة من الأرض. وهذا يعني أن أياً منهما لا يمكن أن تقبل بالأخرى؛ لأن وجود إحداهما لا يمكن إلا أن يكون على حساب الأخرى. ومع أن الحركة الثانية تراجعت إلى حد بعيد، إلا أن الصراع العربي-الإسرائيلي يبقي هذه المسألة حية في الأذهان، ويؤكد يوماً بعد يوم أنه صراع وجود وليس صراع حدود.

ومع ذلك، لابد من التصدي لفكرة يهودية إسرائيل وعلى مختلف المستويات، ولكن ينبغي أن يبدأ بالبيت الفلسطيني والتأكيد على الوحدة الوطنية ليكون التحرك وفقاً لاستراتيجية وطنية في ظل البيت العربي.وهذا البيت يحتاج إلى تفعيل مؤسسات جامعته العربية، لتقوم بدورها في تحقيق التضامن العربي ومواجهة التحديات.

الهوامش

1. نادية سعد الدين، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص46.
2. السيد ولد أباه ومنير شفيق، مستقبل إسرائيل (بيروت: دار الفكر المعاصر، 2001)، ص33.
3. صبري جريس وأحمد خليفة (تحرير)، دليل إسرائيل العام، الطبعة 3 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)، ص472 وما بعدها.
4. رشاد الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل، سلسلة عالم المعرفة، العدد 224 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997)، ص12.
5. انظر:

Theodor Herzl, *The Jewish State* (1896),Translated from German by Sylvie DAvicgador (London: American Zionist Emergency Council, 1946), 11.

6. انظر:

George W. Robrnett, *Conquest Through Immigration* (California: Institute for Special Research,1968), 74-75.

7. .Theodor Herzl, op. cit., 8
8. بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، ترجمة محمد عودة الدويري، الطبعة 2 (عمان: دار الجليل، 1996)، ص371.
9. هيثم أبوالغزلان، «القضية الفلسطينية بين مشروع يهودية الدولة الصهيونية وحل الدولتين»، مجلة دراسات باحث، السنة الثامنة، العددان 30-31 (بيروت: ربيع/ صيف 2010)، ص56.

10. شمعون بيريز، الرحلة الخيالية، ترجمة يوسف ضومط (عمان: الأهلية للنشر والطباعة، 2001)، ص105.

11. بنيامين نتنياهو، مرجع سابق، ص373.

12. نادية سعد الدين، مرجع سابق، ص66.

13. وليد الخالدي، الصهيونية في مئة عام (بيروت: دار النهار، 1998)، ص44.

14. انظر:

Frank Gervazi, *The Case For Israel* (New York: The Viking Press, 1967), 24.

15. Ibid., 24.

16. انظر:

Ian Lustick, *Arabs In The Jewish State* (Austin and London: University of Texas Press, 1980), 30.

17. نادية سعد الدين، مرجع سابق، ص79؛ وانظر حول الحياة السياسية في مجتمع اليشوف في:

Dan Horowitz, *Origins of the Israeli Polity* (Chicago: University of Chicago Press, 1978), 186.

18. نادية سعد الدين، المرجع السابق، ص79–80.

19. المرجع السابق، ص80.

20. Frank Gervasi, op. cit., 75.

21. انظر:

Yoram Hazony, *The Jewish State* (London: The Perseus Book Group, 2000), 341.

22. جوناثان كوك، الدم والدين، ترجمة محمد زهير السمهوري (الرياض: شركة العبيكان للنشر، 2007)، ص53.

23. المرجع السابق، ص52.

24. السيد ولد أباه ومنير شفيق، مرجع سابق، ص54؛ وانظر أيضاً:

Central Bureau, *Statical Abstracts of Israel 1996* (Jerusalem: Central Bureau, 1996), 150.

25. رشاد الشامي، مرجع سابق، ص151.

26. المرجع السابق، ص126– 127.

27. المرجع السابق، ص147.

28. المرجع السابق، ص144.

29. حامد ربيع، النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1975)، ص56 وما بعدها.

30. رشاد الشامي، مرجع سابق، ص280؛ وقارن قبل إنشاء الدولة في:

Dan Horowitz, op. cit., 218.

31. نادية سعد الدين، مرجع سابق، ص81.

32. المرجع السابق، ص81.

33. عزمي بشارة، العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل، الطبعة 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص127– 128.

34. Ian Lustick, op. cit., 65.

35. Ibid., 76-77.

36. إبراهيم أبوجابر وآخرون، الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص39.

37. سوزان نايثن، الوجه الآخر لإسرائيل، ترجمة إيمان شقير (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006)، ص204.

38. نادية سعد الدين، مرجع سابق، ص84.

39. يائير شيلغ، المتدينون الجدد، ترجمة سعيد عياش (رام الله: مؤسسة الأيام، 2002)، ص390.

40. سوزان نايثن، مرجع سابق، ص256.

41. نادية سعد الدين، مرجع سابق، ص81، 80.

42. انظر:

Oscar Krains, *Government and Politics in Israel* (Boston: Houghton Mifllin Company, 1967), 29.

43. عبدالحميد متولي، نظام الحكم في إسرائيل، ط 2 (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1979)، ص170.

44. المرجع السابق، ص173.

45. عزمي بشارة، «دولة يهودية وديمقراطية»، 2011/10/29، في:

http://www.alrafedein.com/news_view_1221.html

46. المرجع السابق.

47. إيله شوحاط، ذكريات ممنوعة، ترجمة إسماعيل دبج (د.م.ن: دار كنعان، 2004)، ص146 وما بعدها، وانظر كذلك: Ian Lustick, op. cit., 83.

48. عدنان أبوعامر، «مشروع يهودية الدولة سيشطب حق العودة ويطرد من بقي من الفلسطينيين»، في:

http://prc.org.uk/newsite/ar/2010-10-14-11-42-30/216--I-r-.html

49. مايكـــل فرشوفـــسكي، «ديمقراطيـــة إسرائيـــل»، ترجمـــة أحمـــد زكـــي (كـــانون الأول/ ديسمبر 2004)، في:

http://www.Kefaya.org05znet/050107warshowesky.htm

50. جوناثان كوك، مرجع سابق،ص54

51. مايكل فرشوفسكي، مرجع سابق، ص2-3.

52. عزمي بشارة، «دولة يهودية وديمقراطية»، مرجع سابق.

53. المرجع السابق.

54. المرجع السابق.

55. عدنان أبوعامر، مرجع سابق.

56. رشاد الشامي، مرجع سابق، ص168.

57. Ian Lustick, op. cit., 240.

58. عزمي بشارة، العرب في إسرائيل، مرجع سابق، ص156 وما بعدها.

59. انظر:

Nassim Rejwan, *Israel Place in the Middle East* (Gainesville: University Press of Florida, 1998), 132.

60. انظر:

The Central Bureau of Statistics, *The Population of Israel 1990-2009*, at: http://www.cbs.gov.il/www/statistical/isr_pop_eng.pdf

61. انظر:

Central Bureau of Statistic, "Data on Israel's 63rd Independence Day," at: http://todaynewsline.com/central-bureau-of-statistics-data-on-israels-63rd-independence-day/226755

62. نبيل محمود السهلي، «أرقام ووقائع عن جفاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين»، في:

http://www.almustaqbal.com/nawafez.aspx?StoryID=433745

63. إسرائيل2020: إسرائيل والشعب اليهودي، المجلد السادس، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص37.

64. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Yossi Beilin, *Israel: A Concise Political History* (New York: St. Martin's Press, 1993), 128.

65. إسرائيل شاحاك ونورتون متسفينسكي، **الأصولية اليهودية في إسرائيل**، ترجمة ناصر عفيفي (القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، 2001)، ص34.

66. رشاد الشامي، مرجع سابق، ص16.

67. يائير شيلغ، مرجع سابق، ص399؛ وانظر أيضاً:

Keith Kyle and Joel Peters, *Whither Israel?* (London: I.B.Tauris & Co. Ltd., 1993), 3.

68. رشاد الشامي، مرجع سابق، ص 226-227؛ وانظر أيضاً:

Keith Kyle, op. cit., 117.

69. رشاد الشامي، المرجع السابق، ص400.

70. المرجع السابق، ص406.

71. باروخ كمرلينج، **الإبادة**، ترجمة فاطمة نصر (القاهرة: إصدار مجلة سطور، 2003)، ص48-47.

72. يائير شيلغ، مرجع سابق، ص413.

73. أحمد صدقي الدجاني، «مصطلح الدولة اليهودية: ماذا يعني؟» صحيفة الأهرام (القاهرة: 26/ 7/ 2003)، وانظركذلك: هيثم أبوالغزلان، مرجع سابق، ص57.

74. جوناثان كوك ، مرجع سابق، ص200.

75. المرجع السابق، ص282.

76. المرجع السابق، ص200.

77. المرجع السابق، ص310.

78. نائل نخلة، «هكذا يربي اليهود أبناءهم»، 23/ 12/ 2010، في:

http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=2271

79. بنيامين نتنياهو، مرجع سابق، ص362–363.

80. جرجي كول، «الضفة الغربية: قصة وقصاصات، الحلقة الثانية: الاستيطان اليهودي»، في: http://gar7ycool.blogspot.com/2010/05/1.html

81. محسن محمد صالح (تحرير)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2010 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص275.

82. أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص47 وما بعدها. وكذلك: جاسم يونس الحريري، قراءة في الاستراتيجية الإسرائيلية في تفتيت الوطن العربي (عمان: دار البشير، 2007)، ص99 و124، وما بعدها.

83. عزمي بشارة، «أخيراً وليس آخراً: الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية»، 20/ 11/ 2010، في: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=75732

وانظر كذلك:

President Barack Obama Address to the United Nations General Assembly, at: http://iipdigital.usembassy.gov/st/english/texttrans/2010/09/20100923103817su0.9430048.html#axzzlp7MMXKHM

84. ليلى نقولا الرحباني، «التداعيات الاستراتيجية للتقارير الدولية على "إسرائيل"»، مجلة دراسات باحث، السنة الثامنة، العددان 30-31 (بيروت: ربيع/ صيف 2010)، ص42.

85. بنيامين نتنياهو، مرجع سابق، ص359.

86. Yossi Beilin, op. cit., 129.

87. أحمد المسلماني، ما بعد إسرائيل (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 2003)، ص93 و115 وما بعدها.

88. انظر:
David Passig, "The Future of Israel," p. 36, at: http://www.passig.com/vault/Academicbooklets/FutureIsraelCovenantEng.pdf

89. جدع جلادي، إسرائيل نحو الانفجار الداخلي (القاهرة: دار البيادر للنشر والتوزيع، 1988)، ص115 وما بعدها.

90. إسرائيل شامير، أزهار الجليل، ترجمة ناصرة السعدون (دمشق: دار كنعان، 2007)، ص35 وما بعدها؛ وانظر أيضاً إيله شوحاط، مرجع سابق، ص12 وما بعدها.

91. يائير شيلغ، مرجع سابق، ص 401 وما بعدها؛ وقارن مع إسرائيل شامير، المرجع السابق، ص197.

92. إسرئيل2020، مرجع سابق، ص89.

93. ناحوم غولدمان، إسرائيل إلى أين؟ (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، 1980)، ص83.

94. إسرئيل2020، مرجع سابق ، ص46، و89.

95. صبري جريس وأحمد خليفة (تحرير)، مرجع سابق، ص495 وما بعدها.

96. ندوة المنتدى العاشر لمركز الدراسات المعاصرة في الناصرة، في:
http://www.center-cs.net/web/pages/Details.aspx?Id=362

97. مؤتمر الحركة الوطنية الفلسطينية في إسرائيل، 2011/11/29، في:
http://www.arabs48com/mod=articles&ID=87131

نبذة عن المؤلف

عطا محمد زهرة: حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة بمصر عام 1981.

يعمل أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة اليرموك في الأردن منذ عام 1996. وكان قد عمل عضو هيئة تدريس في جامعة قاريونس ببنغازي في ليبيا للفترة 1981-1994، وأستاذاً غير متفرغ في جامعة آل البيت بالأردن في العام الجامعي 2006/ 2007.

صدر له العديد من الكتب والدراسات، منها: **في النظرية الدبلوماسية** (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1993)؛ **وأصول العمل الدبلوماسي والقنصلي** (بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 1994)؛ **وتاريخ وحضارة الأردن**، مؤلف مشترك (عمان: الجامعة العربية المفتوحة، 2004)؛ والنظام السياسي الأردني (عمان: مطبعة حلاوة، 2009)؛ و«الثقافة العربية والتحدي الصهيوني في الأرض المحتلة»، **شؤون عربية**، العددان 33 و34 (القاهرة: 1982)؛ و«الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية واحتمالات المستقبل»، **شؤون عربية**، العدد 60 (القاهرة: 1989)؛ و«إسرائيل والسلام: المفهوم والممارسة»، **شؤون عربية**، العدد 69 (القاهرة: 1992)؛ و«الخلافات العربية: مداخل إلى الحل»، **المستقبل العربي**، العدد 225 (بيروت: 1997).

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1.	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2.	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3.	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4.	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5.	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6.	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية
7.	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8.	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9.	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10.	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
11.	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996
12.	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير

.13	ماجد كيّالي	المشروع «الشرق أوسطي»: أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
.14	حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق
.15	مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
.16	عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في الدول العربية
.17	ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
.18	محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
.19	أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
.20	سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي: المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
.21	إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
.22	عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
.23	جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
.24	عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم: برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
.25	محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
.26	ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

27.	صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989
28.	فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29.	عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30.	جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31.	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32.	هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
33.	كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34.	عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35.	علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36.	مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37.	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38.	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39.	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40.	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

41. حسن بكر أحمد — العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل
42. عبدالقادر محمد فهمي — دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43. عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي — العلاقات الخليجية - التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44. إبراهيم سليمان مهنا — التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45. محمد صالح العجيلي — دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
46. موسى السيد علي — القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47. سمير أحمد الزبن — النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
48. الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم — التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49. باسيل يوسف باسيل — سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50. عبدالرزاق فريد المالكي — ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51. شذا جمال خطيب — الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
52. عبداللطيف محمود محمد — موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
53. جورج شكري كتن — العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها
54. علي أحمد فياض — مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
55. مصطفى عبدالواحد الولي — أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
56. خيرالدين نصر عبدالرحمن — آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
57. عبدالله يوسف سهر محمد — مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

.58	علي أسعد وطفة	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
.59	هيثم أحمد مزاحم	حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999
.60	منقذ محمد داغر	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)
.61	رضا عبدالجبار الشمري	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
.62	خليل إسماعيل الحديثي	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
.63	علي سيد فؤاد النقر	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
.64	خالد محمد الجمعة	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
.65	عبدالخالق عبدالله	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
.66	إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
.67	الطاهرة السيد محمد حمية	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
.68	عصام سليمان الموسى	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
.69	علي أسعد وطفة	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
.70	أسامة عبدالمجيد العاني	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

97.	علي مجيد الحمادي	الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
98.	آرشاك بولاديان	مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99.	خليل إبراهيم الطيار	الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
100.	جهاد حرب عودة	المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية
101.	محمد علي داهش ورواء زكي يونس	اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل
102.	عبدالله المجيدل	حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا
103.	حسام الدين ربيع الإمام	البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط
104.	شريف طلعت السعيد	مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 - 1995)
105.	علي عباس مراد	مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح
106.	عمار جفال	التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
107.	فتحي درويش عشيبة	الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة
108.	عدي قصيور	حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية
109.	عمر أحمد علي	جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله - آثاره - وضعه القانوني
110.	محمد خليل الموسى	التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي
111.	محمد فايز فرحات	مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة

	المؤلف	العنوان
112.	صفات أمين سلامة	أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع
113.	وليد كاصد الزيدي	الفرانكفونية في المنطقة العربية: الواقع والآفاق المستقبلية
114.	محمد عبدالباسط الشمنقي ومحمد حاجي	استشراف أولي لآثار تطبيق بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط
115.	محمد المختار ولد السعد	عوائق الإبداع في الثقافة العربية بين الموروث الأسر وتحديات العولمة
116.	ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان	العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية
117.	إبراهيم فريد عاكوم	إدارة الحكم والعولمة: وجهة نظر اقتصادية
118.	نوزاد عبدالرحمن الهيتي	المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظرة تحليلية
119.	إبراهيم عبدالكريم	حزب كديما وحكومته الائتلافية: دراسة حالة في الخريطة السياسية الإسرائيلية وانعكاساتها
120.	لقمان عمر النعيمي	تركيا والاتحاد الأوربي: دراسة لمسيرة الانضمام
121.	محمد بن مبارك العريمي	الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي
122.	ماجد كيالي	مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته
123.	حسن الحاج علي أحمد	خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة
124.	سعد غالب ياسين	نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي
125.	عادل ماجد	مسؤولية الدول عن الإساءة للأديان والرموز الدينية
126.	سهيلة عبد الأنيس محمد	العلاقات الإيرانية - الأوربية: الأبعاد وملفات الخلاف

.140	حسين عبد المطلب الأسرج	دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية
.141	خالد حامد شنيكات	عمليات حفظ السلام: دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية
.142	محمد يونس	تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية البيئة
.143	عبد العالي حور	حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية
.144	مسعود ضاهر	المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة
.145	شيرين أحمد شريف	القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة اقتصادية تحليلية
.146	شريف شعبان مبروك	صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية
.147	عبدالجليل زيد المرهون	أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي
.148	صباح نعوش	منطقة التجارة الحرة الخليجية - الأوربية
.149	محمد المختار ولد السعد ومحمد عبدالحي	تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق - الوقائع - آفاق المستقبل
.150	محمد سيف حيدر	اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: البحث عن الاندماج
.151	بشارة خضر	عملية الاندماج الأوربي: النشأة - العقبات - التحديات المستقبلية
.152	محمد صفوت الزيات	القرصنة في القرن الإفريقي: تنامي التهديدات وحدود المواجهات
.153	محمد عبدالرحمن العسومي	التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة

154.	فواز جرجس	أوباما والشرق الأوسط: مقاربة بين الخطاب والسياسات
155.	طه حميد حسن العنبكي	العراق بين اللامركزية الإدارية والفيدرالية
156.	جاسم حسين علي	مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى
157.	محمد شوقي عبد العال	فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية
158.	إبراهيم علي المنصوري	تقييم الرعاية النفسية للأحداث الجانحين في دولة الإمارات العربية المتحدة
159.	سيرجي شاشكوف	العلاقات الروسية - الإيرانية: إلى أين؟
160.	أحمد مبارك سالم	الشرطة المجتمعية في إطار استراتيجية خليجية موحدة
161.	عبدالجليل زيد المرهون	السياسة الروسية تجاه الخليج العربي
162.	حمدي عبدالرحمن حسن	الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في أفريقيا
163.	نوزاد عبدالرحمن الهيتي	الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية: الجمعيات النسائية الخليجية نموذجاً
164.	عمار محمد سلو العبادي	محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية
165.	عبداللطيف محمد الشامسي	صناعة التعليم: نحو بناء مجتمع الاقتصاد المعرفي الإماراتي
166.	شريف شعبان مبروك	السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا
167.	محمد مصطفى الخياط	هيكلية قوانين الطاقة المتجددة
168.	الشفيع عمر حسنين	الصحافة الإلكترونية: المفهوم والخصائص والانعكاسات

169. سيد أحمد قوجيلي تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي
170. عطا محمد زهرة يهودية إسرائيل: رؤية مستقبلية

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.

2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.

3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.

4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.

5. يقدم البحث مطبوعاً بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية في نسخة ورقية واحدة أو عبر البريد الإلكتروني.

6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقمي الهاتف والفاكس (إن وجد)، وعنوان بريده الإلكتروني.

7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).

8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.

9. توضع الجداول والرسوم البيانية في متن البحث حسب السياق، ويتم تحديد مصادرها أسفلها.

10. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

11. يراعى عند كتابة الهوامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه: الكتب: المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة. الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، اسم الدورية، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 3000 دولار أمريكي و10 نسخ كإهداء من البحث عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **دراسات استراتيجية**.

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد وصول بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.

3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها، كي يرسل البحث للتحكيم الخارجي.

4. يرسل البحث إلى محكمَين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.

5. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تسلم اتفاقية النشر من الباحث.

6. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهران.

7. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

8. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.

قسيمة اشتراك في سلسلة

دراسات استراتيجية

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص.ب : .... المدينة : ....

الرمز البريدي : ....

الدولة : ....

هاتف : .... فاكس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 – بنك أبوظبي الوطني – فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa و Master Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

ISSN 1682-1203





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2-971 - فاكس: 4044542 -2-971 - E-mail: pubdis@ecssr.ae